



Provisional
A/PV.2312
10 December 1974
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محاضر عرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة والثلاثمائة بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ١٠ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ الساعة ١٥ / ٠

الرئيس : السيد داتسو (نائب الرئيس) (رومانيا)

ثم : السيد آنسي (نائب الرئيس) (ساحل العاج)

— التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (٢١)

(أ) مشروع القرار A/L.746/Rev.1

(ب) تقرير اللجنة الخاصة

— مواصلة نداء البند (٢٣) من جدول الاعمال :

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الخاصة.

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الطقاة اصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطاها باللغات الاخرى. وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحاضر .

وحيث ان هذا المحاضر وزع في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ .
فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70455/15

البند ٢١ من جدول الاعمال

١ - التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية :

(أ) مشروع القرار المقدم من البلدان التالية : اثيوبيا ، اوغندا ، بوتسوانا ، بوروندي ، تشاد ، توفو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، داوموي ، رواندا ، زانير ، زامبيا ، ساحل العاج ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، الاستوائية ، غينيا بيساو ، فولتا العليا ، الكونغو ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، موريشيوس ، النيجر ، نيجيريا (A/L.746/Rev.2) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخاصة (A/9929).

السيد حسين (الصومال) (اللمة بالانجليزية) : اني لا أتكلم فقط باسم جمهورية الصومال الديمقراطية بل أيضا باسم منظمة الوحدة الافريقية ، التي يترأسها حاليا رئيس بلادي ، الجنرال محمد سياد بري ، وأود أن أعرب عن ارتياحنا الكبير الذي تحس به كافة الدول الافريقية نالرا لأن التعاون بين منظمة الامم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية يتزايد باستمرار . ان التقرير الشامل الفصل للامين العام والوارد في الوثيقة A/9734 يبين مدى هذا التعاون وأهميته من أجل تحقيق الاهداف الكبرى للمنظمة العالمية والمنظمة الاقليمية . وهذا حقيقي بشكل خاص فيما يتعلق بالجهود الدولية المبذولة للتقليل من البون بين الدول الغنية والدول الفقيرة وفيما يتعلق بالحطة الدولية ضد العنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي .

ان التأثير الشخصي للامين العام السيد كورت فالدهايم على تطور التعاون بين هاتين الهيئتين معروف للجميع وهو موضع تقدير عميق من جانب الدول الافريقية . انه يدعمه لتلك الجهود بمقر الامم المتحدة وأثناء زيارته لافريقيا قد أظهر تفهمه لتلك المشكلات والمصالح التي يشعر بها الشعب الافريقي . ونحن ممتنون لاهتمامه وعنايته اللتين اتضحتا بجلاء .

ان تعاون الامم المتحدة مع منامة الوحدة الافريقية بشأن المسائل المتعلقة بالجنوب الافريقي شيء ملائم للغاية نظرا لأن ازالة الاستعمار والعنصرية ليست هدفا افريقيا فقط بل هو تعهد رسمي من جانب المجتمع الدولي . ان الدعم المتبادل من جانب الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في مجال قضايا الجنوب الافريقي تستند الى قرارات كثيرة اتخذتها الجمعية العامة وقرارات اخرى صدرت عن الهيئات الاخرى لاسرة الامم المتحدة . وفي هذا السياق فسان وفدي يرحب بالتأكيد الذي تم من قبل المجلس الاجتماعي والاقتصادي في قراره ١٨٩٢ (د-٥٧) بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنامة الوحدة الافريقية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) .

كما اننا نرحب أيضا بأن لجنة الفصل العنصري تواصل اجراء المشاورات المثمرة مع ممثلين منامة الوحدة الافريقية وهي مشاورات أدت الى نتائج مثمرة مثل اشراك رؤساء حركات التحرير في الجنوب الافريقي في اعمال اللجنة .

وان وفدي سعيد ان يرى أن هذا النوع من التعاون قد برز في أعمال لجنة تصفية الاستعمار وأعمال لجنة حقوق الانسان ولجانها الفرعية .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن الجمعية العامة يمكن ان تقدم مساهمة قيمة لحركات التحرير اذا اتخذت الاجراءات الملائمة لازالة الصعوبات التي تواجهها ان أنها تتقدم بطالسب سنوي وفي كل مناسبة ليسمح لها للاشتراك في مناقشات الجمعية العامة التي تعنيهم وفي المؤتمرات الدولية المتعلقة بقضاياها . وان وفدي يؤيد بقوة اتخاذ الجمعية العامة لقرار دائم يغول لعزلة التحرير التي اعترفت بها منامة الوحدة الافريقية الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة ولجانها وفي المؤتمرات الدولية كلما نوقشت قضايا تتعلق بكفاحها .

وقد لاحظت ان اتمام مجلس الامن قد وجه الى الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٠٦٦ (د-٢٨) بشأن احتياج المجلس لاشراك منامة الوحدة الافريقية بانتظام في اعماله المتعلقة بأفريقيا بما في ذلك الاعمال المتعلقة بلجنة العقوبات ، وان وفدى ليتطلع الى رد ايجابي من قبل مجلس الامن وخاصة لجنته الفرعية للقوات يستجيب فيه الى الطلب المقدم من الجمعية العامة . ونارا للطبيعة المستمرة لاعمال اللجنة الفرعية فانه يمكن أن تحذو وحذو اللجان المهمة بقضايا الجنوب الافريقي وان تحمل في تعاون وثيق مع منامة الوحدة الافريقية لتحقيق الاهداف المشتركة الرامية الى القضاء على النام غير المشروع العنصرى في روديسيا الجنوبية .

ان حكومتى قد اعتبرت دائما أن برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريسي للجنوب الافريقي يعتبر مدينا قيما للحملة الدولية ضد السيارة الاستعمارية والعنصرية نارا لانه من الصلحة اعداد الأطر لتستطيع ان تتولي مصير البلاد عندما تحقق اهدافها في تقرير المصير وتنال الاستقلال . ونحن نقدر كل التقدير للاتصالات الوثيقة بين البرنامج وبين مكتب منامة الوحدة الافريقية لتشغيل وتعليم اللاجئين الافريقيين .

ان الجهود المشتركة بين المنظمة العالمية والمنامة الاقليمية تتركز في الوقت الحالي على مساعدة حركات التحرير وضحايا القمع العنصرى ، والاستعمارى ، ونحن نرحب بكل الترحيب بشأن المشاورات بين ممثلي المنامتين المحقودة في باريس وفي جنيف هذا العام قد افضت الى قرار مؤداه أن لجنة منامة الوحدة الافريقية للتنسيق من أجل تحرير افريقيا يجب أن تستخدم كجهاز تعتمد عليه وكالات الامم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بمصونة حركات التحرير الوطنية .

ومن الجدير بالذكر أن مساعدة الشعوب المستعمرة قد تحقق عن طريق تقديم ما يعادل تسعة مليون من الدولارات في صورة ائذية في إطار برنامج الاغذية العالمي واستفاد من ذلك ١٢٥٠٠٠٠ لاجيء وذلك في أثناء عمليات الاغاثة والتوطين للاجئين في بوتسوانا والسنغال وتنزانيا وزامبيا . كما أن البرنامج الغذائى العالمي قد قرر توسيع نطاق برامجه لصالح شعوب المناطق التي تحررت ولحركات التحرير وقد تم الاعتراف بدور منامة الوحدة الافريقية في تنال تلك المساعدة من قبيل برنامج الاغذية العالمي وكما قرر ذلك البرنامج اجراء المشاورات اللازمة مع موظفي منامة الوحدة الافريقية في تطبيق المرحلة الاخيرة من المصونة .

وأن حكومتي لتتطلع لتنفيذ مشروع البرنامج الخاص بلجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا
وهو برنامج يتعلق بتقديم العمونة للشعوب المستعمرة وسوف يعرض على أعضاء مؤتمر اللجنة
الاقتصادية لافريقيا في شباط / فبراير من العام القادم .
وان وفدي يرى أن التعاون بين للمفوضية الاقليمية والامم المتحدة فيما يتعلق بالجنوب
الافريقي في مجال الاعلام والدعاية مهم جدا . ونحن نعتقد أن هذا من العناصر الدائمة للعملية
ضد الاستعمار والمنصرية نأرا لانه يساعد على تغيير الاتجاهات وعلى تعريف الناس بحقيقة
الاستعمار والمنصرية حتى يمكن استئصال اضرار هذين الوبائين . وان وفدي مرتاح كل الارتياح
لان مراكز الاعلام بالامم المتحدة تعطي الأولوية الكبرى في برامجها الاعلامية للتعاون بين منظمة
الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في النجاح من أجل تحقيق العدالة في الجنوب الافريقي .

ان التاوير الاجتماعي والاقتصادي ، شيء له أهمية كبرى ، بالنسبة للدول الافريقية ، ولتسليم المجتمع العالمي قد أقرب بأن تقرب البون بين الدول الغنية والدول الفقيرة من المهام الرئيسية لأعمال الام المتحدة من أجل تشجيع السلام والعدالة والتقدم . وأن الدور الرئيسي لمنظمة الوحدة الافريقية في تنسيق سياسات الدول الافريقية النامية فيما يتعلق باهدافها الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ، يجعل من المهم أن تتعاون المنظمة الاقليمية تعاوننا وثيقا مع الام المتحدة في جهودنا من أجل التنمية الافريقية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ومن دواعي الارتياح ان نرى تعاوننا وثيقا بين المنظمة الاقليمية والمنظمة العالمية فيما يتعلق بقضايا التنمية .

وان وفدي يرحب بالتقدم الذي تم من أجل تمويل مشروعات منظمة الوحدة الافريقية عن طريق برنامج الام المتحدة للتنمية . ويتضمن ذلك اقتراحات تتعلق بتدريب موظفي منظمة الوحدة الافريقية وتمويل المشروعات الاقليمية وشبه الاقليمية وتمويل المشروعات التعليمية الموجهة لضحايا العنصرية والاستعمار . وهي كلها تعتبر خطوات واسعة النطاق ، يمكن البدء فيها على نحو ملائم عن طريق منظمة الوحدة الافريقية . ونحن نؤيد آمال كثير من الدول الاعضاء في مجلس ادارة برنامج الام المتحدة للتنمية في أن يتخذ من التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية بشأن طرق تقديم المعونة العاجلة الطحة لمرزقات التحرير الوطنية .

وننار لان اللجنة الاقتصادية لافريقيا لها اهتمامات ولها نظرة واسعة النطاق عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في افريقيا فان التعاون بين تلك الهيعة وبين منظمة الوحدة الافريقية له أهمية كبرى .

وان وفدي يشيد ببلجنة الام المتحدة الاقتصادية لافريقيا لمشاورتها مع منظمة الوحدة الافريقية بشأن تنسيق نشاطاتها ، ولبننا نأمل أن تتضاعف الجهود في هذا المجال وأن تشمل أكبر قدر ممكن من النشاطات الاقتصادية . فمثلا هناك مجال للتوسع في معاونة تلك اللجنة المقدمة للدول الافريقية وذلك بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية من أجل بحث مقتضيات الاوضاع العالمية للداقة .

ومن الصواعل المهمة لتنمية الانتفاء الاقتصادي الذاتي للدول الافريقية في مجال التصنيع ، مساعدة الدول الافريقية على الاستفادة من مواردها الطبيعية وفقا لاهداف التنمية ، وان وفدي

يتالع لزيادة التعاون وللتطورات الاخيرة التي صدرت وفقا لاعلان اللجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن تصنيع افريقيا والذي تقدم أساسا للحفاوضات الدولية التي تقوم بها الدول الافريقية ، والذي سوف يعرض على المؤتمر الثاني لليونيدو في آذار/مارس القادم . ان التعاون الوثيق بين مؤتمري وزراء الافريقيين للصناعة وفقا للخطوط الرائدة للتعاون الاقتصادي وللتنمية في افريقيا سوف يثبت صحة هذا البرنامج واهميته .

وثمة مسائل أخرى كانت لعسن الحثا موضعا للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وسين المنظمة الاقليمية فيما يتعلق بتنمية صناعات النفط في افريقيا وانشاء مركز للتنمية المعادن الافريقية وهي مشروعات مهمة جدا للتصنيع ونحن نأمل أن مجلس تنمية المعادن الذي لا يزال في طور الاعداد سيبدأ نشاطاته في سنة ١٩٧٥ كما هو مرتقب ونحن مستعدون لتقديم كل مايمكن من المساعدة لنجاح أعمال المجلس .

ان الطبيعة الملحة وضخامة المهام بخصوص تزويد البلاد الافريقية بمشروعات صناعية هامة شيء مهم للغاية ، وفي هذا السياق فان وفدي يأمل أن الاتصالات الوثيقة القائمة بين منظمة الوحدة الافريقية واليونيدو بشأن مسائل التصنيع سوف تستمر وسوف تتدعم .

ان مهمة تطوير العلاقات الجديدة فيما بين البلاد الافريقية في كافة المجالات من موضوعات الاهتمام الرئيسية لمنظمة الوحدة الافريقية . وفيما يتعلق بتلك المشكلة ، فقد أشار اليها الجنرال محمد زياد بربى في الكلمة التي القاها في الجلسة العامة قائلا :

" في المرحلة الأولى نحودعم التكامل نجد أن الهواجز المحكمة التي تعاني منها البلاد الافريقية فيما يتعلق بالاتصالات الجوية والخدمات البريدية والمصرفية والطرق البرية والبحار وكل ذلك يجب تحطيمها . ونحن نرى حاجة ملحة من أجل اتخاذ التدابير السريعة المشتملة في هذا الاتجاه " (محضر ٢٢٦٢ صفحة ٦٢)

ان التعاون الذي بدأ نطاقه يتسع فيما بين وكالات الامم المتحدة وبين منظمة الوحدة الاقتصادية ومن بينها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، لتحقيق تلك الاهداف ، له قيمة لا تقدر بثمن وان حكومتي ترحب بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتنفيذ شبكة افريقية للمواصلات السلكية واللاسلكية ومن أجل تحقيق سوق افريقية مشتركة ومن أجل انشاء طريق للسيارات عبر افريقيا أيضا .

ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية هو الهيئة الدولية التي لها اوسع فئرة ممكنة عن مشكلات البلاد النامية . وفي اطارها يجب تحقيق المشروعات الاساسية مثل الصياغة النهائية لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . ان تشييل منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والمؤتمرات الاخرى ، لا يزال يتسم بأهمية أساسية لتنسيق الاستراتيجية الافريقية الاقتصادية في السياق الدولي .

ان كلمة " تمثيل " تذكرنا بموضوع آخر له أهمية حيوية من أجل دعم العلاقات الودية القائمة بين الهيئتين .

في سياق جديد يجب أن ألح على الحاجة لتمثيل عادل لافريقيا في تعيين الموفدين بالامم المتحدة وخاصة في واثف المسؤولين عن اتخاذ القرارات . ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية عندما اجتمع في مقديشيو في حزيران / يونيه هذا العام قد اتخذ القرار (CH/Rev.351) (د-٢٣) وقد طلبت فيه منظمة الوحدة الافريقية من الامين العام للامم المتحدة وأقتبس الفقرة الرابعة من القرار " أن يأخذ في الاعتبار اهتمام الدول الافريقية الاعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية بأن يمثلوا التمثيل النافي في الهيئات التي تتخذ القرارات بالأمم المتحدة " .

ان عالمية الامم المتحدة ليست محدودة في رأينا على اساس الافتراض القائم على شغل مقاعد للدول الاعضاء في المنظمة وفي واثفها المتخصصة ، بل على العكس من ذلك نحن نعتقد أن لكل بلد مساهمة قيمة يمكنه ان يتقدم بها من أجل تحقيق المثل العليا والاهداف التي تنشدها الامم المتحدة وتسمى لتحقيقها وذلك في اطار محافلها وعملياتها اليومية . ولهذا فمن الاهمية المباشرة ان يكون هناك موفدون افريقيون بالامم المتحدة في مختلف المستويات وخاصة في المناصب العليا وان يعينوا بطريقة تتفق بدقة مع عالمية المنظمة . وان وفدي ان يقدر الاستعداد الطيب الذي أبداه الامين العام في هذا الاتجاه الا أنه يأخذ علما بأن افريقيا ليست ممثلة تمثيلا عادلا فسي واثف الامم المتحدة . وقد كان الاوان لتصحيح عدم التوازن المذكور وان وفدي لعلي ثقة بأن الامين العام سوف يأخذ علما بهذه الملاحظة . كما اننا نعي ونذكر الجهود الصادقة التي بذلت لتحقيق توزيع جغرافي عادل ولكننا نعتقد أن السرعة التي يتم بها ذلك ، يجب أن تزداد . ونحن على ثقة بأن الامين العام سوف يبحث هذه المسألة على أنها طحة .

ان من وضعوا الميثاق قد أثبتوا بحد نادرهم عندما نصوا على تنمية التعاون الوثيق بين المنظمة العالمية وبين المنظمات الاقليمية التي تسعى لتحقيق أهداف وأغراض تتفق مع أهداف الميثاق . ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يعكس على نحو وثيق ، أهداف المنظمة العالمية وان سجل منالمتنا الاقليمية من أجل دعم العلاقات الودية بين الدول الافريقية المستقلة ، شيء يمكن أن نفخر به ونكون محقين في ذلك .

فان المنظمة العالمية والمنظمة الاقليمية الان يعملان ويتعاونان معا من أجل تحقيق الاهداف المشتركة لهما .

ان سمح لي المشتركون في وضع مشروع القرار (A/L.746/Rev.1) ، فاني أود أن أقدم الان مشروع القرار .

أريد أن أتقدم بذلك ، باسم الدول الافريقية بهذه المنظمة . ان مشروع القرار قد ورد في (A/L.746/Rev.1) ، ونصوده واضحة ، تعكس المبادئ والممارسات التي نشأت عن التعاون المشرب بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وهي تشير الى الاتجاهات التي يمكن أن تدعم فيها ذلك التعاون .

وفي الديباجة ، دعيت الجمعية العامة الى أن تأخذ في الاعتبار القرارات التي اتخذتها رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما ان النتائج العملية للتعاون بين المنطقتين من الممكن أن نراه في أن فحوى قرارات منظمة الوحدة الافريقية قد انعكست في قرارات اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة وقرارات اخرى اتخذت في مجلس الامن .

كما أشير كذلك في الديباجة الى الكلمات الهامة التي ألقاها السيد محمد سياد بري ، ودعوة زعماء حركات التحرير للمشاركة في اعمال الامم المتحدة عند بحث القضايا التي تهمهم ، وذلك لان هذه الدعوة تتفق مع مبدأ عادل أقدر به العالم وهو يقضي بالسماح لهم بالاشتراك في المناقشات التي تهمهم . ان الجمعية العامة لم تعترف فقط بشرعية نجاح حركات التحرير وضرورة تمثيلهم ، بل أعربت عن استعدادها لتحمل مصاريف تمثيلهم . ولهذا فان الفقرة رقم (٦) من

مشروع القرار تنص على هذا التمثيل ، على أن يتم بشكل منتظم ، وليس فقط في دورات الجمعية العامة والاجتماعات التي تعقدها هيئاتها الفرعية . ولكن يجب أن يتم ذلك في المؤتمرات والجلسات الدراسية والاجتماعات الاخرى التي تعقد تحت رعاية الامم المتحدة والتي تهتم بلدانهم . واذا كان التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ذا أهمية كبرى فيما يتعلق بتصفية الاستعمار ومقاومة المنصرية ، الا أن هذا التعاون لا يقتصر على ذلك ، بل يجب أن يوجد أيضا لتحقيق أهداف اخرى واسعة النطاق في مجالات اخرى ، مثل انشاء مكاتب لمنظمة الوحدة الافريقية في جنيف وفي نيويورك ، وقد اظهرت أهمية ذلك نظرا للنشاطات التي تهتم بها منظمة الوحدة الافريقية والتي تقوم بها منظمة الامم المتحدة . كما اننا نعتقد أن الامين العام يجب أن يتخذ التدابير الملائمة لكي يرسل ممثلين عنه يشغلون مناصب هامة في اجتماعات الوحدة الافريقية والاجتماعات الفرعية لهيئات الوحدة الافريقية عندما كانت هناك مسائل تهتم المناهضين وتناقش . ان وفدي يأمل أن هذا القرار الذي يحكس بوضوح المنجزات والاهداف للتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، سوف يحظى بالتأييد الاجماعي للجمعية العامة .

وقبل أن أنهى كلمتي ، وان أذن لي المشتركون في وضع القرار ، وآسف لانني لم استطع الاتصال بهم جميعا ، فاني أرى انه من الضروري أن نضيف بقرة ثانية في الديباجة الكلمات التالية وستكون فقرة ٢ :

” يأخذ علما بالقرارات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة

الافريقية في مقديشيو في حزيران / يونيه ١٩٦٤ بشأن المسائل التي تناح على الجمعية العامة للامم المتحدة ” .

وآمل أن هذه الاضافة سوف يوافق عليها المشتركون في وضع القرار الذي قدمته .

السيد ياغويو (فولتا العليا) : (الكلمة بالفرنسية) : باسم ٤٢ دولة افريقية أعضاء في

منظمة الوحدة الافريقية ، أتشرف بأن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.746/Rev.1) والخاص بالبند (٢) من جدول اعمال جمعيتنا وعنوانه ” التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ” . ولكنني نقتنع بالأهمية التي تعلقها الدول الافريقية على الموضوع المطروح علي

البحث فانه ينبغي ان نتذكر التصريح الهام الذي أدلى به من هذه المنصة في ٤ تشرين الاول /
 أكتوبر ١٩٧٤ والذي ألقاه الرئيس العالي لمنظمة الاقليمية وهو الجنرال زياد بربى ، رئيس
 دولة الصومال .

ومن ناحية اخرى ، فان الامين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية السيد وليام اتيكي . لا
 قد تقدم أثناء هذه الدورة بتصريحين هامين في اطار التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة
 الافريقية : الاول ، قد ألقاه في أول تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٤ امام اللجنة الرابعة ، والثاني
 في ٧ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٤ امام اللجنة السياسية الخاصة .

وللمرة السابعة تدرج هذه المسألة بجدول أعمال جمعيتنا والواقع كما قال الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية عندما تكلم باللجنة السياسية الخاصة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر الماضي :

" فان منظمة الوحدة الإفريقية . . . مستمرة في الثقة بالأمم المتحدة بالرغم من تناقضاتها الداخلية ، وعدم وجود قوة قمع حقيقية . . . ان منظمة الأمم المتحدة هي المكان المميز الذي يمكن من خلاله تنبيه الرأي العالمي والضمير العالمي عندما يهدد البشر في حقوقهم الطبيعية الثابتة . ووفقا لهذا الايمان بالقوة المعنوية للأمم المتحدة فان منظمة الوحدة الإفريقية قد أرادت أن يكون ميثاقها مكملا لميثاق الأمم المتحدة ووقعت اتفاقا للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة . . . "

ومن أجل دعم وصون التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وخاصة في مجال مقاومة الاستعمار والفصل العنصري نجد أن الدول الإفريقية قد أعدت مشروع القرار A/L.746/Rev.1 الذي أشرف بتقديمه للجمعية باسمها .

ان أول فقرة من الديباجة تشير الى القرارات التي اتخذت منذ عام ١٩٦٥ عن طريق الجمعية العامة فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .

أما الفقرة الثانية من الديباجة فهي تشير الى البيان الهام الذي ألقاه الرئيس الحالي لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الجلسة العامة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ .

أما الفقرة الثالثة فهي تتعلق بالبيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية في جلسة اللجنة الرابعة في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ وفي جلسة اللجنة السياسية الخاصة المعقودة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ .

أما الفقرة الرابعة من الديباجة فهي تلاحظ مع الارتياح الجهود المستمرة التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من أجل الاسهام في حل المشاكل الخطيرة التي تمس الجنوب الإفريقي .

أما الفقرة الخامسة من الديباجة ، التي يعرف الجميع أهميتها فهي تأخذ في الاعتبار النتائج الايجابية المحرزة في أعمال هيئات الأمم المتحدة المعنية كنتيجة مباشرة لاشتراك ممثلي حركات التحرير القومي المعترف بها من منظمة الوحدة الإفريقية بصفة المراقب ، في المداولات التي تخصها من مداولات هذه الهيئات .

أما الفقرة السادسة والأخيرة من الديباجة فهي تشير الى الحاجة الماسة الى تقديم مساعدة أكبر لضحايا الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري بسبب أعمال القمع السياسي الاجرامية من جانب حكومة افريقيا الجنوبية ونظام الأقلية ، العنصري غير الشرعي ، الحاكم في روديسيا الجنوبية . وستلاحظون أنه في هذه الفقرة فان سياسة الحكومة البرتغالية الجديدة ازاء الأراضي الخاضعة لادارتها جعلتنا لا نذكرها في قائمة النظم الحاكمة ، تلك النظم الاستعمارية الملغونة .

والآن أشير الى منطوق مشروع القرار . ان الفقرة الأولى من منطوق القرار تحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وتشيد بجهوده في سبيل توطيد هذا التعاون .

أما الفقرة الثانية من المنطوق فهي تتعلق بمجالات التعاون بين المنظمين وهي تكرر الاعراب عن عزم الأمم المتحدة الراسخ على أن تضاعف بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، جهودها المبذولة من أجل ايجاد حل للحالة الخالصة الحاضرة في الجنوب الافريقي .

أما الفقرة الثالثة من المنطوق فان الجمعية العامة تطلب الى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وفقا لقرارات الجمعية في هذا الشأن . لا سيما فيما يتعلق منها بتقديم المساعدة لضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي . وتستعري في هذا الصدد الاهتمام الى أهمية الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري .

أما الفقرة الرابعة فهي تستعري من جديد انتباه هيئة الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الى الحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة لاشراك منظمة الوحدة الافريقية بصورة أوثق وبصفة منتظمة في جميع أعمالها المتعلقة بافريقيا ومن ذلك بوجه خاص أعمال لجنة الجزاءات التابعة للمجلس .

أما الفقرة الخامسة فهي كما قلت تتعلق بدعوة الوكالات المتخصصة وسائر المنظمات المعنية في مجموعة الأمم المتحدة لمواصلة مضاعفة تعاونها مع منظمة الوحدة الافريقية .

أما الفقرة السادسة فهي ذات أهمية كبرى بالنسبة لواضعي القرار وهي تعتبر شيئاً مجدداً ان الجمعية العامة تقرر أن تدعو ممثلي حركات التحرير القومي المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك على أساس منتظم ووفقاً لما كان متبعاً من قبل بصفة مراقبين فيما يخصهم من أعمال اللجان الرئيسية للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية المعنية وذلك فضلاً عن المؤتمرات والحلقات الدراسية

والاجتماعات الأخرى التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة والتي تهتم ببلدانهم . وتطلب الى الأمين العام أن يعمل بالتشاور مع منالمة الوحدة الافريقية على تأمين اتخاذ التدابير اللازمة لاشتراكهم على نحو فعال بما في ذلك توفير الأموال اللازمة . ان أحكام الفقرة السادسة هي نتيجة لما قيل فسي الديباجة حيث أشير الى حركات التحرير الوطنية ومساهماتها الايجابية في أعمال الأمم المتحدة كما أن جمعيتنا العامة قد أكدت دأما بأن حركات التحرير الوطنية التي اعترفت بها منالمة الوحدة الافريقية هي الممثلة الحقيقية لمطامح شعوب بلادهم . ولهذا فني رأى واضح القرار أنه من العدل ومن المنطقي دعوة هذه الحركات للمساهمة بصفة مراعية وعلى أساس متكافئ في أعمال الهيئات المعنية في الأمم المتحدة .

أما في الفقرة السابعة فقد أوصيت هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بأن تعمل بالتشاور مع منالمة الوحدة الافريقية على تأمين اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسهيل اشتراكات حركات التحرير القومي المذكورة اشتراكا فعالا فيما يخصها من مداولاتها .

أما الفقرة الثامنة فهي تطلب بكل بساطة الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة فسي دورتها الثلاثين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن تطوير التعاون بين منالمة الوحدة الافريقية والمنظمات الأخرى المعنية في مجموعة الأمم المتحدة .

وكما تبينتم فان مشروع القرار المعروض عليكم لا يختلف كثيرا عن المشروع الذي وافقت عليه جمعيتنا العامة في العام الماضي باستثناء الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة السادسة من المنطوق واللذين يتعلقان بمساهمة حركات التحرير الوطنية في أعمال الهيئات المعنية بالأمم المتحدة . وكما سبق أن قلت فان مثل هذه النصوص تبد ولنا عادة منطقية بسبب المساهمة الايجابية التي لا تنكر التي قدمتها حركات التحرير الوطنية في أعمال هيئات الأمم المتحدة والمؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات الأخرى التي تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة ، وخاصة بسبب المستوى الرفيع الذي يتحلى به الممثلون الحقيقيون لمطامح شعوبهم .

لقد أردنا أن يكون هذا المشروع واقعياً معتدلاً تجنباً للجدل والنزاعات ، وفي العــــام الماضي ، فان البرتغال وجنوب افريقيا وحدهما - لأسباب واضحة - اعترضوا على الموافقة على مشروع مماثل ، أما هذا العام فان الحكومة الفاشستية والاستعمارية البرتغالية ، وكذلك حكومة الأقلية العنصرية لا فريقيا الجنوبية ، كلاهما وقع ضحية لأعمالهما وعميانهما ، ولم يعودا يجتمعان بيننا ، فقد حلت محل حكومة البرتغال الفاشستية حكومة جديدة لها برنامج مناوئ للاستعمار رحبنا به جميعاً ، أما الحكومة الثانية فقد أقيمت لارتكابها جريمة الفصل العنصري .

لم يبق لي الا أن أعرب عن رغبة واضعي القرار الحارة في أن يروا مشروع قرارهم وقد تمت الموافقة عليه .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : بعد الكلمات الرائعة التي ألقاها السيد المحترم سفير الصومال ، وسعادة سفير فولتا العليا ، اللذان تحدثا نيابة عن المجموعة الافريقية ، لم يبق الا القليل لوفد بلادي لكي يضيفه الى ما قالاه ، وأود كرئيس للمجموعة الافريقية لشهر تشرين الثاني / نوفمبر ، أن أضيف أقوى تأييد ممكن للكلمة التي ألقاها بصفتي خاتمة السيد المحترم ممثل رئيس منظمة الوحدة الافريقية للعام الحالي ، وأعتقد أنه واضح تماماً لأعضاء هذه الجمعية ، الأهمية التي تعلقها الدول الافريقية على التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية ، وهكذا - في الواقع وبطريقة رمزية - سعت منظمة الوحدة الافريقية الى أن تظهر الأهمية التي تعلقها على دور الأمم المتحدة كجهاز يعمل من أجل الحفاظ على السلام والأمن العالميين ، ومن أجل تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل البلاد ، وفي هذا الاطار فان منظمة الوحدة الافريقية عن طريق رئيسها ، وعن طريق الرئيس الاداري للمنظمة ، لم تأل جهداً في الحصول على مشاركة المنظمة بأقصى طاقة في أعمال الأمم المتحدة .

وأود أن أضع في الاعتبار بصفتي خاتمة أند خلال الدورة التاسعة والعشرين حائلينا بميزة الاستماع الى بيان هام ألقاه فخامة الرئيس الحالي للمنظمة وهو رئيس الصومال الجنرال زياد بري ، الذي تحدث نيابة عن افريقيا ، وأنا على ثقة من أن أعضاء هذه الجمعية يوافقوني على أن كلمته كانت هامة ، ليس فقط فيما يتعلق بتفهم المشكلات التي تواجه القارة ، ولكن أيضاً من ناحية عرض موقف افريقيا بالنسبة للقضايا العالمية .

ومشروع القرار المطروح علينا ، وكما قدمه ببلاغة رئيس المجموعة الافريقية لهذا الشهر ، لا يحتاج الى ايضاح ، وكل ما أريد أن أؤكد عليه ، وكما قال ممثل فولتا العليا بحق ، ان مشروع القرار لا يوجد خلاف عليه ، ونأمل ألا يشير أى خلاف ، لأنه لا يختلف كثيرا عن قرار العام الماضي ، والهدف هو أننا نريد أن نحصل على أقصى قدر من تأييد أعضاء هذه المنظمة ، وهذا التأييد هام من وجهة نظرنا ، ليس فقط لأننا نشعر بأن التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية وبين الأمم المتحدة حيوي لكل من المنظمات ، ولكن لأننا نؤمن أيضا بأن أعضاء هذه الجمعية وعن طريق موقفهم في العام الماضي ، قد أظهروا قبولهم لهذا الموقف واعترافهم بالدور الهام الذي تلعبه منظمة الوحدة الافريقية في العمل على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها الأمم المتحدة .

وأود أن أركز فقط على ناحية واحدة من هذا القرار ، وأشير هنا الى الفقرة الخامسة من الدباجة ، وهي الآن الفقرة رقم ٦ في ضوء التعديل الذي تم ، والفقرة التنفيذية السادسة والسابعة وتعلقان كما يرى السادة الأعضاء بمشاركة حركات التحرير في أعمال اللجان الأساسية للجمعية ، وفي أعمال الأجهزة الفرعية للمنظمة ، وكذلك المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات الأخرى التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، هذا بالإضافة الى الاجتماعات الأخرى التي تنظم من جانب الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة .

ونحن نعتقد أن مشاركة حركات التحرير في هذه الاجتماعات وفي هذه المؤتمرات له أهمية حيوية ليس فقط لأنها الممثلة الشرعية للشعوب التي تنتمي اليها ، ولكننا نعتقد أن اسهاماتها سوف تساعد على اعلام المجتمع الدولي بالحقائق في تلك الأراضي حتى يصبح المجتمع الدولي في موقف يسمح له باتخاذ القرارات التي تتماشى في الواقع مع هذه الحقائق .

وعلاوة على ذلك ، فان تجارب منظماتنا في السنوات الماضية أظهرت أن مشاركة هذه الحركات ، حركات التحرير ، كانت لها أهمية قصوى في الوصول الى حلول وقرارات لصالح جميع الأطراف المعنية ، حينما أقول * جميع الأطراف المعنية * فاني أشير بمفظة خامة الى شعوب البلاد التي تمثلها حركات التحرير هذه ، وثانيا للمجتمع الدولي ، والذي يهيمه في الدرجة الأولى ضمان تحقيق مصالح الشعوب وحمايتها .

وأعتقد أن ما نفعله الآن ، هو ببساطة أن نضغ بطريقة منهجية القرارات التي اتخذتها

الجمعية العامة واللجان الأخرى التابعة للمنظمة العام تلو العام ، وخاصة منذ عام ١٩٧٢ حــول هذا الموضوع بالذات ، نحن لا نفضل أكثر من ذلك ، فان الوضع الذي نطالب به لحركات التحرير هو نفس الموضوع الذي تمتعت به فعلا في اللجنة الرابعة حينما بحثت القضايا التي تتعلق بحركات التحرير أو في اللجنة الخامسة بتنفيذ الاستعمار ، حينما اقتنعت اللجنة الخامسة بهذه القضايا ، ولكن الذين اشتركوا في تبني هذا المشروع يعتقدون أنه حتى نتجنب مناقشات اجرائية لا مبرر لها في كل دورة من دورات الجمعية ، وفي كل دورة من دورات اللجنة فقد يكون من الأفضل معالجة هذا الموضوع بطريقة منهجية أكثر ، ولهذا فان مشروع القرار في الفقرة التنفيذية السادسة والفقرة التنفيذية السابعة يميل الى تنظيم الترتيبات الموجودة فعلا والمعمول بها . *

* السيد آكي (ساحل العاج) نائب الرئيس ، تولى الرئاسة .

وبعد ذلك ، أود مرة أخرى أن أؤكد الأهمية التي نعلقها نحن الدول الإفريقية ، على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ولكي أركز أيضا على أنه عن طريق هذا التعاون شهدنا ولمسنا تغيرات متزايدة ، وخاصة في منطقة أفريقيا الجنوبية . لأنه - وكما عبرنا - ببلاغة - ، فإن دور المجتمع الدولي في تأييد الأمانى المشروعة للشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والعمومية كانت لها أهمية حيوية ، لأنها أخذت في الاعتبار التغيرات التي حدثت أو تحدث في أجزاء أخرى من أفريقيا الجنوبية اليوم . ونحن نعتقد أن هذا الدور في حاجة الى بث الحياة فيه . كما نعتقد أيضا أن الوكالات المتخصصة لها دور هام لكي تلعبه ، ويجب أن تدعم المساعدات والتعاونيات التي تقدمها لمنظمة الوحدة الإفريقية لتأييد حركات التحرير .

وأخذين في الاعتبار هذه الاعتبارات فإن وفد بلادي يأمل - بل في الواقع يوجه نداء - لأن تتم الموافقة على مشروع قرارنا بالاجماع ، اذا أمكن .

السيد فلاسينو (رومانيا) (الكلمة بالانجليزية) : انه من دواعي الشرف لوفد بلادي أن أؤيد مشروع القرار المقدم تحت البند ٢١ من جدول الأعمال للجمعية العامة ، وعنوانه " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية " ، والوارد في الوثيقة A/L.746/Rev.1.

ولا أود أن أكرر الحجج التي تزكي مشروع القرار بوضوح والذي عدل وقدم ، ببلاغة بواسطة الممثل الدائم لليومال ، سعادة السفير حسين وأيده الممثل الدائم لفولتا العليا ، صاحب السعادة السفير ياغويبو . ان وفد بلادي يشارك كلية في هذه الحجج .

ومع ذلك اسمح لي يا سيدى الرئيس أن أوضح ، أنه خلال وجود منظمة الوحدة الإفريقية ، فإن هذه المنظمة أثبتت أنها ليست فقط رمزا للأمانى من أجل الحرية والاستقلال للشعوب الإفريقية وانها اطار أيضا لجهودها المشتركة ، ولكنها في الوقت نفسه كانت من أفضل مؤيدى الأمم المتحدة في كل جهودها ، من أجل بناء عالم أفضل وأكثر عدالة ، يقرر كل شعب فيها بحرية وباستقلال مصيره . وقد تم تأكيد ذلك بوضوح في تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة الصادر في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، والذي يستحق كل اهتمام من جانبنا وتقديرنا ، وخاصة عندما قال :

" . . . انه خلال السنوات الأحد عشرة الماضية فإن الصلات بين الأمم المتحدة

ومنظمة الوحدة الافريقية قد ازدادت نماءً باستمرار والعلاقة الوثيقة بين المنظمين أصبحت جزءاً ضرورياً في الجهود الدولية لترجمة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الى حقائق ايجابية .
(A/9734,P.2)

ويسر وفد بلادى أن يلاحظ أن هذا التعاون بين المنظمين مدرس لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويسنهم في تحقيق أمانى البشرية من أجل السلام ، والعدالة والكرامة . وفي هذا المجال ، فنحن نقدر تقديراً كبيراً المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لمنظمة الوحدة الافريقية والدور الهام الذى تلعبه الدول الافريقية لاضفاء صبغة الديمقراطية على الحياة الدولية ، والقضاء على السياسة الامبريالية للسيطرة والتحكم والقضاء على آثار الاستعمار والاستعمار الجديد ، ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة ومن أجل السلام والتعاون العالمي .

ومن المهم أيضاً أن نوضح القرار الخاص بتدعيم التعاون بين المنظمين حينما نرى ارادة الشعوب لاقامة مناخ من الوفاق والتعاون والأمن للقضاء على مكامن التوتر والحرب ، وضمن ايجاد حلول للمشكلات السياسية العميقة لصالح جميع الأمم ، وذلك عن طريق مشاركتها على قدم المساواة ، أقول انه أصبح من المهم أن نوضح مشروع القرار هذا عندما نرى أن ما ذكرته الآن أصبح يتأكد في العلاقات العالمية اليوم . ان رومانيا تعتبر أنه من اللازم اليوم ، وأكثر من أى وقت مضى . أن نكثف وأن نحشد الجهود ، جهود القوى الديمقراطية التقدمية المعادية للامبريالية ، من أجل اشاعة المبادئ الجديدة التي أعترف بها بالاجماع في العلاقات بين الدول ، والمبنية على الاستقلال القوي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وضمن حقوق كل شعب لكي ينمو بحرية دون أى تدخل خارجي .

ان التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يخدم هذا الهدف . وفي رأينا ، فان منظمة الوحدة الافريقية قد ساهمت وتواصل الاسهام بدرجة هامة في الاعتراف بهذه المبادئ والعمل على تنفيذها ، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين دول العالم ، والقضاء على السياسة الامبريالية ، سياسة القوة ، والتحكم والعدوان ، وخلق مناخ للسلام والتفاهم والتعاون بين الشعوب . وتأبيداً لمزيد من التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية ، فان وفد بلادى يعتقد أن مشروع القرار سوف يلتقى أكبر تأييد ممكن من الدول الأعضاء ، والتي تربط بينها نفس المشاعر ونفس الاهتمام فيما يتعلق بدور منظمنا .

السيد كامبل (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد استراليا ينتهز هذه الفرصة، لكي يؤكد من جديد اهتمامه باستمرار التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية . وقد أيدنا القرار ٣٠٦٦ (٥-٢٨) في الدورة الماضية للجمعية العامة . ومنذ ذلك الوقت فقد أتيح لوفد بلادى أن يوسع من نطاق اتصالاته وتعاونه مع منظمة الوحدة الافريقية ، في إطار الأمم المتحدة وعن طريق النشاطات الدبلوماسية في افريقيا ، بما في ذلك ايفاد مراقب الى مؤتمر القمة الذى عقد هذا العام في مقاديشيرو .

وهنا في مقر الأمم المتحدة ، وكعضو في لجنة ال ٢٤ ، فان وفد بلادى يتدر المساهمات القيمة التي تقدم لعمل الأمم المتحدة في موضوع تصفية الاستعمار من جانب ممثلي منظمة الوحدة الافريقية ، وبصفة خاصة مديقتنا السفير كواتارا ، ومن مشاوراته المستمرة في هذه اللجنة وتقديري للمساعدة لها . وقد أتيح لنا الفرص أيضا أخيرا لكي نلحد ، ولكي نستجيب الى التعاون الذى حققته منظمة الوحدة الافريقية مع مجلس الأمن .

ان تعاوننا الثنائي مع منظمة الوحدة الافريقية واضح من قرار حكومة بلادى في تخصيص ٢٠٠ دولار في الميزانية الحالية لتقديم مساعدة انسانية الى حركات التحرير الوطنية التى تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، وهناك أيضا ٧٥ دولار لصندوق المنظمات الافريقية . وكذلك سوف نقدم مساعدة في الوسائل الطبية والتربوية للأغراض السلمية ، كذلك فان هناك قنوات أكثر للاتصال قد اتفق عليها مع المنظمة .

وطوال عقد من الزمان فان العلاقات بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية كانت تنمو باضطراد . ان ترتيبات الاتصالات بين السكرتير العام ووحدات السكرتارية من جانب ، وبين السكرتير التنفيذى لمنظمة الوحدة الافريقية هنا في مقر الأمم المتحدة من ناحية أخرى ، كلاهما يسهم وينسهر هذا التطور الهام . وكما أوضح السكرتير العام في تقريره هذا العام ، فان التعاون بين المنظمين أصبح جزءا هاما في جهودها الدولية لترجمة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الى حقائق ايجابية .

وهذا الاسهام العظيم لمبادئ كرامة الانسان والحرية واقامة عالم خال من العنصرية هو أمر يمكن أن تلعبه افريقيا في هذا المجال . اننا نؤيد الفكرة الخاصة بايجاد حلول عاجلة لمشكلات افريقيا الجنوبية بصفة خاصة .

وحتى اذا أكدنا بدرجة متفاوتة في بعض الأحيان على بعض هذه القضايا ، فلا يوجد خلاف بين استراليا ومثلي افريقيا في العمل من أجل تحقيق الحرية الكاملة في هذه القارة ، قارة افريقيا ، ونحن نؤيد كلية التعاون بين الوفود الافريقية في منظمة الوحدة الافريقية وفي الأمم المتحدة . ونحن نحبي زيادة التعاون بينهما لخدمة أهداف ميثاقنا .

السيد كوارتين سانتوس (البرتغال) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد البرتغال يود أن ينتهز هذه الفرصة لكي يحيي منظمة الوحدة الافريقية ويجدد التحية التي قدمها وزير خارجيتها بلادى السيد ماريو سوارس ، في كلمته للجمعية العامة في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، وأقتبس عنه ما قال :

" في القارة الافريقية حيث نتابع باهتمام تنسيق المصالح وتنسيق الجهود عن طريق المنظمة الاقليمية العظيمة هي منظمة الوحدة الافريقية ، تحيا الشعوب المتحدة بالبرتغالية ، والتي يمكن أن تفيد من المحافظة على العلاقات الوثيقة والتعاون فيما بينها " . (الجلسة ٢٣٣٩ صفحة ٦٦ - ٧٠)

هذه الجهود ، والتي قامت بها منظمة الشؤون الافريقية منذ انشائها في عام ١٩٦٣ ، تستحق تقدير كل الدول والشعوب التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال ، ليس فقط في افريقيا ، ولكن أيضا في كل أنحاء العالم .

نظرة قليلة الى التاريخ ، يحق لها أن تفغر لدور ناجح مثل الدور الذي قامت به منظمة الوحدة الافريقية . وفي الواقع فان الفضل الكثير يرجع الى تفاهم الشعوب الافريقية ، والى المبادئ النبيلة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتطبيق حق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير هذه المبادئ لا يمكن أن تطبق بلا مساعدة من منظمة الوحدة الافريقية ورئيسها .

وفي ميدان تصفية الاستعمار بصفة خاصة أود أن أركز على أن السياسة الجديدة لحكومة

(السيد كوارتين سانتوس ،
البرتغالي)

البرتغال الجديدة ، أعطت اعتبارا خاصا ، ليس فقط لميثاق الأمم المتحدة ، والقرارات الجديدة من هذه الأجهزة ، ولكن أيضا لدور منظمة الوحدة الافريقية أى المادة السادسة من الاتفاقية التي عقدت في ٢٦ أغسطس / آب ١٩٧٤ بين الحكومة البرتغالية وحركة PAIGC ، هذه المادة تنص :

" أن الحكومة البرتغالية تؤكد حق شعب جزر الوادي الأخضر في تقرير المصير والاستقلال وتضمن تنفيذ هذا الحق ، وذلك وفقا للقرارات المعنية بالمبادرة من الأمم المتحدة ، أخذا في الاعتبار أيضا الرغبة التي أعربت عنها منظمة الوحدة الافريقية . "

وفي ضوء الخطوات التي اتخذتها الحكومة البرتغالية في هذا المجال - وفتح عصر جديد في العلاقات مع القارة الافريقية ، مبني على السداة المتبادلة والتبادل المتبادل والتعاون المثمر ، فنحن يحدونا الأمل في أنه بنفس الروح ستنمو العلاقات بين منظمة الوحدة الافريقية وبين البرتغال .

وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، وبالإشارة الى الكلمة التي ألقاها في الجلسة العامة للجمعية العامة ، في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ السيد وزير التعاون الدولي في البرتغال ، والتي نجد فيها ان الاعتبارات الأخيرة فيما يتعلق بالمناطق الواقعة تحت السيطرة البرتغالية قد تضاءل أيضا ، فان سعادة السفير اوتارا السكرتير التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية ، لدى الأمم المتحدة ، في اجتماع اللجنة الخامسة للأربعة والعشرين المنعقدة في نفس اليوم قال :

" ان المعلومات التي أمامنا اليوم من الأهمية بمكان بحيث يمكن وصفها بأنها تاريخية وأنا على ثقة من أن منظمة الوحدة الافريقية خلال الدورة القادمة سوف تستفيد من جميع النواحي المتعلقة بهذه المعلومات ، وسوف تهتم بكل النواحي الأخرى ، لكي تخرج بنتائج ملائمة .

ومن دواعي سروري الخاصة أيضا ، نيابة عن السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، أن أقول كم سعدنا في منظمة الوحدة الافريقية ، أن نجد الحكومة البرتغالية الجديدة قد قررت أن تنهي عملية تصفية الاستعمار بطريقة ملائمة وبأسرع وقت ممكن . وقد أخذنا علما بالرغبة التي أبدتها حكومة البرتغال لتقييم علاقات بين الحكومة البرتغالية والدول الافريقية بلا استثناء ، علاقات للتعاون المثمر والتفاهم المتبادل . وسوف يكون من واجبنا أن نلبي هذه الرغبات وننقلها الى قادة منامتنا .

" ويحدونا الأمل أن السلطات المعنية في منامتنا سوف تهتم بها بما تستحقه من عناية . "

لذلك فان وفد بلادى يسره بصيغة خاصة أن يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.746/Rev.1 والتعديل الذى أدخل عليه من جانب سعادة سفير الصومال فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية . آخذين في الاعتبار النتائج المفيدة التي يمكن أن نجنيها في المستقبل ، كما كان الحال في الماضي من مثل هذا التعاون ومن أجل القضية العادلة ، قضية تقرير المصير واستقلال كل القارة الافريقية .

السيد ليسينج (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانجليزية) : باسم مجموعة الدول الاشتراكية الأوروبية وباسم كوبا ومنغوليا ، أريد أن أعرب عن تأييد تلك البلاد لمشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والوارد في الوثيقة (A/L.746 Rev.1 and Add.1). ان الأعوام الماضية قد أثبتت المنجزات القيمة للتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية وأن تأييد حركات التحرير الوطنية التي لم تنل استقلالها ، قد برزت أهميتها . واني لا أجد داعيا لأشير الى أهمية البيانات التي ألححت على قيمة تلك المنظمة الاقليمية . ان البلاد التي أشرف بأن أتقدم بملاحظات باسمها ، قد أقامت منذ سنين طويلة علاقات وثيقة مع منظمة الوحدة الافريقية ، واستطاعت أن تساعد جهودها القيمة في تأييد حركات التحرير الوطنية .

كما أننا رحبنا بالنتائج الايجابية لأعمال منظمة الأمم المتحدة عن طريق المساهمة التي قدمها ممثلو حركات التحرير التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية في أعمال منظمة الأمم المتحدة . هؤلاء الممثلون الذين اعترفت بهم الأمم المتحدة نفسها . ولهذا فاننا نرحب بمشروع القرار لأنه يبين بوضوح النتائج الناجحة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . كما أننا ندعم الفقرة العاطلة من مشروع القرار (A/L.746/Rev.1/Add.1) لأنه يشير الى الصور التي ينبغي أن يتخذها التعاون بين المنظمات مستقبلا ، ونريد أن نشير بشكل خاص الى أهمية الفقرات ٣ ، ٤ ، ٦ من المنطوق . ان البلاد التي أتكلم باسمها تؤيد بكل ترحيب مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة للسيد ممثل الصومال لتقديم الاضافة لمشروع القرار (A/L.746/Rev.1)

السيد حسين (الصومال) (الكلمة بالانجليزية) : كما قلت ، قبل أن أختتم كلمتي فاني آسف لأنه لم تتح لي الفرصة لكي أجرى الاتصالات لكافة الأخوة الذين أسهبوا في وضع مشروع القرار المذكور . ان مشروع القرار عندما درسته بعناية وجدت أنه قد يكون من الملائم أن تدرج في الديباجة الاضافة التي ذكرتها في الوثيقة (A/L.746/Rev.1/add.1) بعد الفقرة الأولى من الديباجة . ولكن الذي أقترحه من الناحية العملية ، فهو ، أن نشير في ديباجة مشروع القرار الى القرار الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات للوحدة الافريقية في اجتماع القمة الأخير الذين عقدوه في مقديشيو بشأن الموضوع المطروح علينا . وأعتقد أنه اغفال ذكر ذلك في الديباجة لن يكون ملائما .

السيد ادجيباد (داهومي) (الكلمة بالفرنسية) : أنا أعتذر لأنني أتدخل في المناقشة في هذه المرحلة من أعمالنا . ولكنني بصفة مشتركا في وضع مشروع القرار ، أريد أن أقول أنه فيما يتعلق بمشروع الاضافة ، فان وفدي لم يلم تماما بهذه الاضافة ويأسف للطريقة التي تم تقديمها بها ، وبصفتنا مشتركين في وضع مشروع القرار ، فاننا نعتقد أنه عند ادخال ضميمه أو اضافة اليه يجب أن نخطر بذلك حتى نناقشها ، وحيث ان ذلك لم يحدث فاذا كانت أغلبية المشتركين في وضع مشروع القرار يقبلون ذلك ، فاننا سنقبل أيضا . ولكننا نريد أن نقول أن الطريقة التي قدمت بها هذه الاضافة لا تعجبنا ونأمل ألا يتكرر هذا الاجراء مستقبلا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وأعتقد أن الجمعية العامة والمشاركين في تقديم مشروع القرار هذا قد أخذوا علما بذلك .

أعطي الكلمة للسيد السفير ممثل تونس في نقطة نظام .

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : أريد أن أقترح أن تتم الموافقة على مشروع القرار باتفاق الرأي وبدون التصويت .

السيد ياغيو (فولتا العليا) (الكلمة بالفرنسية) : ان كلمتي ليست لشرح التصويت ولكنني أردت فقط أن أؤيد الاقتراح الذي تقدم به ممثل تونس .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هل هناك من يعترض على أن يتم اعتماد مشروع القرار هذا دون تصويت ؟

السيد فون يوتمان (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : ان وفد بلادى سوف يتفق مع الـ رأى الجماعي ولكنه يريد أن يوضح موقفه .

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : ان اقتراحي واضح تماما . هو اني اقترحت الموافقة على القرار عن طريق اجماع الرأى وبدون تعليق التصويت - اما اذا كانت هناك وفود تود أن تعبر عن تحفظاتها - فاني أفضل عندئذ أن أعوت على هذا القرار بتصويت مسجل .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : أرجو أن أدخل تعديلا بسيطا على اقتراح ممثل تونس ، وآمل أن يقبله سائر أعضاء الجمعية ، وهو أن يوافق على مشروع القرار دون التصويت . والذين يريدون تفسير أصواتهم يمكنهم أن يفعلوا ذلك بعد الموافقة أو اتفاق الرأى . وبذلك لا نحرم أولئك الذين يريدون شرح موقفهم بعد الحصول على اتفاق الرأى ، وهذا يتمشى مع روح اقتراح السيد ممثل تونس .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هل هناك من يعارض الاقتراحات المقدمة من مندوب تونس ومندوب تنزانيا ؟

حيث أنه لا يوجد اعتراض فاني أعرض الموافقة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.746/Rev.1 and Add.1 باتفاق الرأى .

وأرجو أن أوجه نظر السادة الأعضاء الى تقرير اللجنة الخامسة (A/9929) الذى يحتوى التضمينات المالية على مشروع القرار .

فاذا لم يكن هناك أى اعتراض فاني سأعتبر أن الجمعية تقرر الموافقة على مشروع القرار A/L.746/Rev.1 and Add.1 وذلك باجماع الأصوات .

اعتمد مشروع القرار بالاجماع (قرار ٣٢٨٠ ص - ٢٩)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة لمندوب تونس في نقطة نظام .

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : حيث اننا لم نصوت فكيف يمكننا تعليــــــــــــــــل التصويت اذا لم يكن هناك تصويت ؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أوجه نداءً للسيد مندوب تونس ، انه رغبة منا ، وبدافع من روح التعاون ، أن يترك من سجلوا أسماءهم الى تعليق تصويتهم بعد التصويت أن يمتوتوا ، لأن الموافقة على هذا القرار بدون تصويت عو في حد ذاته تصويت .

السيد فون بوتمان (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى
تشى مع اتفاق الرأى لأنه رحب دائما بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة
الافريقية . ولو كان القرار قد طرح للتصويت عليه ، لكننا شعرنا بالاضطرار الى الامتناع عن التصويت.
ان وفد بلادى لديه التحفظات خطيرة بالنسبة لوضع المراقبين المنصوص عليه في الفقرة السادسة ،
لحركات التحرير المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية . وبالرغم من الصياغة الهادئة ووفقا
للأساليب السابقة ، فان الوضع الذى يعطى لحركات التحرير بمقتضى هذا القرار يتجاوز الأساليب
التي كان معمولاً بها من قبل . وسويا مع القرار A/C.4/L.1081 المتعلق بالوكالات المتخلفة ،
والتي تم الاتفاق عليه في اللجنة الرابعة منذ أيام قليلة مضت ، فهو يعطى لحركات التحرير مفضلة
المراقب الكاملة في الأمم المتحدة ،

ان حكومة المانيا الاتحادية لا يفوتها أن تقدر أهمية حركات التحرير في عملية تيمفية الاستعمار
في المناطق التابعة الغير المستقلة وهي لا تقل في ذلك رغبة عن سائر الحكومات الممثلة هنا . ومع
ذلك ، فمن رأينا أن حركات التحرير لا يمكن أن تعطى أى حقوق زيادة عن الحقوق التي تتمتع بها
بموجب القانون الدولي . ولا يجب أن ننسى أن منظماتنا في هيكلها الأساسي هي منظمة تضم دول
فأعضائها دول ، ومن حيث المبدأ يجب أن تتعامل مع دول أو منظمات حكومية تضم دول . أما صفة
المراقب التي لم بشر اليها ميثاق الأمم المتحدة ، فهي وسيلة عملية لتقريب الدول من المنظمة ، تلك
الدول التي لم تبيع بعد أعضاء في منظمة الأمم المتحدة .

ونحن ندرك أنه قد يكون من الملائم أن نجعل بعض المنظمات غير الحكومية على صلة وثيقة
بالمنظمة والمؤتمرات العالمية حول موضوعات معينة ذات طابع فني وهذه أمثلة لجدوى مشاركة مثلي
مثل هذه المنظمات .

ومن رأينا مع ذلك ، ان حركات التحرير مثل حركات التحرير المعترف بها من قبل منظمة الوحدة
الافريقية ، يجب أن ترتبط بالمنظمات الحكومية على أساس استثنائي وخاص كما كان الحال في الماضي .
وفيما يتعلق بالمؤتمرات الدولية وبصفة خاصة التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، فنحن نعتقد
أن موضوع المشاركة يجب أن يقرر في كل حالة طبقا لمسوغاتها .

السيد داونت (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى شارك اتفـاقى
الرأى ويرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ونأمل أن نجني نتائج بناءة من التعاون
بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية . ولدى وفد بلادى تحفظات بشأن بعض النقطـات
في القرار الذى وافقنا عليه توا .

ففيما يتعلق بالفقرة التنفيذية (٣) ، فالملاحظات التي أبداها زميلي على تصويته حول نفس
الفقرة من القرار ٣٠٦٦ (د-٢٨) سليمة أيضا . ووفد بلادى يؤيد ايجاد تعاون وثيق بين الأمم
المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ولجنة مجلس الأمن الخاصة بالعقوبات . ومثل هذا التعاون كان
يتم وفقا لدستور انشاء مجلس الأمن والاجراءات المعمول بها في مجلس الأمن وفي لجنة العقوبات .
ونحن نعتقد أن الفقرة التنفيذية (٤) سوف تطبق على نفس الأساس .

فيما يتعلق بالعمل الجديد في هذا القرار ، وهو وارد في الفقرة التنفيذية ٦ والفقرة
التنفيذية ٧ ، فان آراء وفد بلادى قد سجلت من قبل حين أثير مشاركة الحركات المختلفة في عمل
اللجنة السياسية الخاصة واللجنة الرابعة . وحكومة بلادى ترحب بحضور الممثلين الذين يسهمون
في ادارة المناقشات التي تجرى حول المناطق المعنية ، هذا دون المساس بآراء حكومة بلدى فـي
طابع وضع بعض الحركات في المناطق المعنية .

السيد تالارينجو (ايطاليا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد كنا ننوى أن نؤيد مشروع القرار
الوارد في الوثيقة (A/L.746 Rev.1) لو تم التصويت عليه . ولهذا فاني يسعدني أن أنضم الى اتفاق
الآراء .

ونحن نؤيد كل التأييد أنه من المهم حقا أن يكون هناك تعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة
الوحدة الافريقية . وأن يتدعم هذا التعاون ويزداد توثقا وفقا للقرارات الخاصة بذلك والتي اعتمدها
الجمعية العامة . والواقع أننا على ثقة من أن المنظمة الاقليمية ستكون عاملا للتنسيق
الاقتصادي والسياسي ولها دورها الذى تؤيد في المجالين الافريقي وكذلك في مجال التعبيـر
الخارجي للعلاقات بين الدول الافريقية . ونأمل في استمرار هذا التعاون المشـرب بين المنظمـة
الاقليمية وبين المنظمة العالمية .

ونشير بشكل خاص الى موقفنا من الفقرة رقم (٦) من منطوق مشروع القرار التي تشير الى حركات

التحرير القومي وعلاقتها مع الأمم المتحدة واضحة . وفي عدة مناسبات قد أعلننا عن وجهة نظرنا فسي الجلسة العامة . فنحن نشعر أن منظمنا منظمة دول ولكن عندما يتضح أن وجود حركة تحرير وطني معينة قد يكون مفيدا لمناقشاتنا ، فمن الضروري السماح لها بالاشتراك بصفة مراقب . وفيما يتعلق بحركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، فنحن نشعر أن وجودها قد يكون مفيدا في اللجان الرئيسية والهيئات الأخرى فيما يتعلق بالأمور التي تبحث والتي تهتمها . ووفقا للممارسات السابقة ، ومن أجل الحمول على تعاونها الايجابي من أجل تنفيذ الأغراض والمقاصد المنصوص عليها في الميثاق ، يجب أن يتاح لها الاشتراك بصفة مراقب .

السيد جويلهم دي لا تايلا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : انني استجابة للنداء الذي

وجهه الينا مثل تونس الدائم ، فان وفدي لا يريد شرح توميته ، ولكنه يريد شرح موقفه فقط . ان الجمعية العامة تتذكر أنه في خلال الدورة الثامنة والعشرين ، فان الوفد الفرنسي قد أيد مشروع القرار الخاص بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية الاقليمية . وكنا قد قلنا أن تأييدنا هذا لا يعني أننا نقبل ادخال تغييرات على الاجراءات المعمول بها في أعمال الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى . واذ كان مشروع القرار مماثلا لمشروع القرار الذي وافقنا عليه فسي الماضي ، لكننا سموتنا بالايجاب . ثم قمنا بتفسير وجهة نظرنا ، ولكن المشروع الذي عرض علينا الآن يتضمن تجديدا هامة في الفقرتين ٦ و ٧ الخاضعتين بمساهمة حركات التحرير في أعمال اللجان الكبرى للجمعية العامة وفي المؤتمرات وفي الحلقات الدراسية وغير ذلك من الاجتماعات .

ونحن لانجهل أن هذه المساهمة قد تكون مفيدة ولها أهميتها في عملنا . ولكن نظارا لأنه يراد اعطاء صفة منتظمة لوضع قبلناه وكان دائما موضع تحفظنا فانه في هذه الحالة كنا سنمتنع عن التصويت لو تم هذا التصويت .

السيد تاكاسوجي (اليابان) : ان وفد بلادي وافق على اقرار مشروع القرار رقم A/L.746/Rev.1/Add.1 باتفاق الرأي ، على أن يكون مفهوما أن الفقرة التنفيذية السادسة لتفسر على أنها موافقة على تمثيل واسع لحركات التحرير ، هذا وفقا للإجراء المعمول به وكما أعرب السيد ممثل الصومال وممثل تنزانيا .

ووفد بلادي يعتقد أن مشاركة حركات التحرير القومية بصفة مراقب في أعمال اللجان الأساسية والأجهزة التابعة للجمعية العامة ، وكذلك المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، وحينما تبحث قضايا تتعلق بالمناطق التي يمثلونها ، هذا من شأنه أن يسهل عمل هذه اللجان وهذه المؤتمرات . ولهذا السبب ، فان وفد بلادي يرحب بهذه المشاركة .

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : فعندما طلبت أن يتم اتخاذ القرار باتفاق الرأي وبدون تفسير التصويت ، فاني كنت أريد أن أجنب الوفود التي شرحت موقفها أن تقوم بذلك ، لان الموقف الذي شرحوه هو موقف لا يتفق مع تطورات الأحداث . انه لا يتفق مع تطور العصر ولا يمكن أن نصفه بأنه موقف متعاطف مع المنظمة الأفريقية .

فمنذ عدة سنوات أريد منع كابرال من التحدث ؛ والآن فان غينيا بيساو قد أصبحت عضوا في منظماتنا لها كامل الحقوق . والآن تدلي بتحفظات . ولكن الروح هي كما هي - وتلك الروح بالذات هي التي كان من المفروض أن يحل محلها مزيد من التفهم . يجب أن تفهم تلك الدول أن العالم قد بدأ يتطور ، وأنه من الأفضل بالنسبة لتعاوننا ، من الأفضل ، أن تتغير تلك الاتجاهات لأن اشتراك حركات التحرير ليس وجهها ضد أي شخص . وعندما أردت أن أتجنب أن تعرض هذه المواقف أكثر من اللازم ، فقد كنت أريد أن أحافظ على روح التعاون .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعتقد أن السيد ممثل تونس قد تكلم باسم واضعي القرار ، ولكن بصفتي رئيسا ، لم يكن بوسعني أن أمتنع من أراد الادلاء بتصريحات بشأن تصويتهم بأن يقوموا بذلك . فمن الأفضل أن يقولوا ذلك حتى نتجنب أي سوء فهم .

فان لم يكن لدينا أى محدثين آخرين ، فاني أعتقد أن الجمعية قد انتهت من بحث البند ٢١ من جدول أعمالها .

البند ٢٣ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة: تقرير اللجنة الخاصة (A/9623 and Add.1-7)

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أشيد بك ياسيدى الرئيس. فانك تترأس أعمالنا بكياسة كبرى .

ان الجمعية العامة ، على العكس من الأعوام الماضية ، تفحص الآن تقرير اللجنة الخاصة المكلفة ببحث تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة وفقا لروح جديدة ، تعبر عن التطور الموفق للأوضاع في الأقاليم التي لاتزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية . ان التوتر الذى كان موجودا في الدورات الماضية قد عدل محله هو يتميز بالمزيد من الانفراج .

ان عطية القضاء على الاستعمار قد سجلت في خلال عام ١٩٧٤ مجموعة من الأعمال الناجحة التي تبشر بعهد جديد ، وهو احترام كافة حقوق شعوب العالم في الاستقلال وتقرير المصير . ان الوضع الجديد السائد حاليا في الجنوب الأفريقي يؤكد على نحو ساطع بين ، عدالة كفاحنا وحكمة الأعمال التي قامت بها الشعوب التي تحب الحرية والسلام من أجل القضاء على الاستعمار نهائيا . الا أنه لما كانت هناك بعض الأقاليم التي لم تستقل بعد ، فان منظمة الأمم المتحدة لها دور هام تلعبه في هذا المجال .

ان التطور الذى يسعدنا أن نتبينه يتطلب تكييف استراتيجيتنا ازاء مشكلات القضاء على الاستعمار . ان هذا التكيف هو نتيجة العملية الديناميكية المليئة بالحياة التي يشهدها القضاء على الاستعمار في أفريقيا .

ففي ٢٥ نيسان / أبريل عام ١٩٧٤ ، علم العالم بمزيد من الراحة بأن حكومة جديدة قد تكونت في البرتغال وأنه قد زالت الحكومة الرجعية لكايتانو وأنشئت في ليشبون حكومة جديدة تتمتع بتأييد شعب البرتغال وتسمح للبرتغال بأن يطوى صفحة الماضي الدامي المفعج . ان حكومة البرتغال وقد دخلت في عطية القضاء على الاستعمار التي لارجعة فيها ، قد أثبتت شعاعتها

وحسن نيتها . ويكفي أن نشير الى المناقشة العامة في هذه الدورة لكي ندرك كيف استطاع المجتمع الدولي أن يقدر حق قدره سمو الآراء والشجاعة السياسية التي اتسم بها القادة البرتغاليون وشكلوا بها سياستهم الجديدة في بلادهم . ان تونس كانت من أول الدول التي وافقت على هذه السياسة .

وان حكومتي ، وقد أخذت في الاعتبار أن الحكومة الجديدة قد نبذت السياسة الجنونية التي كان يسير عليها من سبقوها ، والتزمت بوضوح وواقعة بالقضاء على الاستعمار ، أقول أن حكومتي لم تتردد في أن تعيد علاقتها الدبلوماسية مع البرتغال . وكان موقفنا دليلا على الثقة وعملا تشجيعيا . ويسعدنا الآن أن نعلن أن البرتغال استطاع الى حد كبير أن يحترم تعهداته .

وان المنجزات البارزة التي سجلت حتى الآن كان من المستحيل تحقيقها بدون التعاون الودي الصريح للأطراف المعنية . ويسعدني بأن أشيد بالنضج السياسي ووضوح الآراء لدى قادة حركات التحريرالذين استطاعوا أن يقوموا بحوار صريح مشر مع أصدقائهم البرتغاليين الجدد . ان تونس ، التي أيدت دائما الكفاح المشروع للاخوة الأفارقة انتهزت كل الفرص المتاحة لكي تعث على الحوار والتفاوض ، وهي سعيدة جدا بهذا التطور الموفق .

والآن ، استقلت فينيا بيساو . وأخذت موزمبيق تستعد للاستقلال، حيث توجد هناك حكومة مؤقتة تعد لهذا الاستقلال في ٢٥ حزيران /يونيه ١٩٧٤ . وفي ساوتومي وبرنسيبي ، وقع على اتفاق ينص على استقلال ذلك الأقليم في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ . وفيما يتعلق بجزر الرأس الأخضر ، فهناك مفاوضات بين PAIGC وبين الحكومة البرتغالية . وان وفدي يعرب عن أمه في أن تستطيع الأطراف التوصل في أقرب وقت الى حل نهائي يتفق مع مبادئ القرار (١٥١٤ د - ١٥) . وفي أنغولا ، فان عملية تصفية الاستعمار تمر بتطور أكيد . فهناك طبعاً وقف إطلاق النار بكافة جهات الاقليم . وهناك مفاوضات قوية بين حركات التحرير والحكومة البرتغالية .

وان وفدي سعيد لأنه حدث لقاء في تونس بين السيد سوارس ، الوزير البرتغالي للخارجية ، والسيد جوني ادواردو ، المسؤول عن العلاقات الخارجية لحركة التحرير الوطنية FNLA ، وقد بدأت هذه اللقاءات تؤتي ثمارها .

وان وفدي يلاحظ بارتياح التصريح الأخير للسيد الميديا سانتوس ، وزير التعاون الدولي ، والذي قال أن المرحلة التالية مرحلة تشكيل حكومة مؤقتة بما سيسمح لانغولا بأن تستقل في غضون عام ١٩٧٥ .

وفي بداية حديثي حرصت على أن أؤكد على دور منظماتنا في مجال القضاء على الاستعمار . وقد أعلنت أيضا أن استراتيجيتنا تتطلب إعادة التكيف وفقا للتطور الحديث لعمليات القضاء على الاستعمار . ان البرتغال ، قد بدأ يطبق مبادئ ميثاقنا ، وفقا للسياسات الجديدة . وان بلدي يعتقد أنه من واجب المجتمع الدولي أن يؤيد الحكومة البرتغالية في سياستها الجديدة . ان عملية تصفية الاستعمار قد تقدمت تقدما كبيرا ، ومن الموصى به أن تقوم كافة المنظمات الدولية ، وخاصة الوكالات المتخصصة ، من الآن بتقديم المعونة والمساعدة اللازمين للبلاد التي نالت الاستقلال

حديثا لتحقيق برامجها في التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولهذه الغاية ، فان الوفد التونسي قد أسهم في اعداد القرارات اللذين تم اعتمادهما في هذا الصدد باللجنة الثانية . ومن ناحية أخرى ، فان الوفد التونسي يرى أنه قد أصبح من العتيق أن نبقى العقوبات التي اتخذت ضد حكومة البرتغال القديمة لتبقى سارية بالنسبة للحكومة الجديدة . أقول أنه لم يعد يتفق مع تطور الأوضاع بقاء العقوبات التي اتخذت ضد حكومة البرتغال القديمة . وأثناء المناقشة باللجنة الرابعة ، فان تونس قد طلبت رفع الحظر وغير ذلك من العقوبات التي يطاني منها البرتغال . وان قرار رفض التعاون بين البرتغال مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بيد ولنا وقد تم تجاوزه تجاوزا كبيرا . ونحن نوجه نداء ١٤١ لكي يوافق بالاجماع على توصية لجنة الأربع والعشرين الوارد في الفقرة السابعة من القرار A/AC.109/471 .

لقد مرت عشرة سنوات تقريبا منذ اليوم المشؤوم الذي استطاعت فيه الأقلية البيضاء في روديسيا أن تحتصب السلطة لكي تواصل قمع الشعب الأفريقي وتستفيد من استغلال موارده استغلالا فاحشا . ومنذ ذلك الحين ، قد استنكرت عدة هيئات للأمم المتحدة هذا الاستقلال المزعوم . وان الجمعية العامة ومجلس الأمن قد أكدا عدة مرات ، حق شعب الزمبابوي في تقرير مصيره وحرية واستقلاله . ان حركات التحرير في زامبابوي قد اعترفت بها كمثلة حقيقية وحيدة لشعب هذا البلد الشقيق . وان مجلس الأمن كان قد قرر فرض عقوبات على النظام الغير المشروع العنصري لايان سميث . وأثناء كل هذه العملية ، فان تونس قد حرصت على أن تؤيد المطالب المشروعة لشعب زامبابوي . وهذا الموقف يتفق مع حرصنا على تطبيق مبادئ الميثاق وتأييدنا الكامل للشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال واحترام كرامة الانسانية .

ونحن نشهد اليوم تطورا سريعا للأوضاع في روديسيا الجنوبية . ان تكافل الطواهر في الجنوب الأفريقي كبير ولهذا فان استقلال المستعمرات البرتغالية القديمة يجب أن يكون له تأثير على الأوضاع في روديسيا وفي الجهات الأخرى . ومما لا ينكر أن خفة حدة العيب الاستعماري في موزمبيق والتخلص من هذا الاستعمار في موزمبيق وأنجولا سوف يعجل أيضا بالضغط على النظام الغير مشروع لايان سميث . وفي هذا الصدد فنحن نرحب بالاتفاق الحديث الذي وقع في لوزاكا بين ثلاثة حركات تحرير لزمبابوي . ان الاتحاد الذي تم منذ عدة أيام بين هذه الحركات التحريرية

الثلاثة يبشر بصيد جديد لزيمبابوي . ونحن نهنيء قادة ZANU و ZAPU و ANC لهذا الجهد التاريخي وكذلك نشيد برؤساء الدول المجاورة التي شجعت هذا التفاهم . وبالرغم من الآلام التي عانى منها شعب زيمبابوي ، وبالرغم من السياسة الجنونية المستنكرة الذي يسير عليها ايان سميث ، فمن نعتقد أنه ، يمكن التوصل لحل سلمي في زامبابوي على غرار ما تم في المستعمرات البرتغالية القديمة .

و نحن نلاحظ بارتياح ، أنه وفقا لاتفاق لوزاكا ، فان حركات التحرير مستعدة للاشتراك في مؤتمر دستوري يكفل نقل السلطات للأغلبية الافريقية بهذا الاقليم . ان المملكة المتحدة ، بصفتها السلطة القائمة بالادارة ، لها مسؤولية خاصة ودور خاص في هذا المدد .

وان وفد تونس يعرب عن أمله في أن الأقلية البيضاء في روديسيا سوف تستمع لصوت العقل وتستجيب بدون تسويق للمطالب المشروعة لشعب زامبابوي الشقيق .

وفيما يتعلق بناميبيا ، بأن المجتمع الدولي يشهد تدهور الأوضاع تدهورا سريعا في هذا الاقليم . ف منذ أنهت الجمعية العامة الوصاية على افريقيا الجنوبية ، لم تستطع الأمم المتحدة أن تتابع القرارات التي اتخذتها لكي تؤيد وتحقق ممارسة حق شعب ناميبيا في تقرير المصير ولم تستطع أن تضع حدا للوجود غير المشروع لافريقيا الجنوبية في ناميبيا .

ويبدو من تقرير اللجنة الخامسة أن افريقيا الجنوبية تمارس في ناميبيا سياسة عنصرية تعتدي على كافة مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان انشاء المحازل المسماة بـ homelands ، والاعتقالات الجماعية وقمع شعب ناميبيا يتالبا عملا حاسما من جانب مناميتنا . ونظرا لهذا الوضع ولاعتقار افريقيا الجنوبية لمنظمة الأمم المتحدة ، فان اللجنة الخامسة قد أعربت عن أملها في أن مجلس الأمن سيبحث على نحو عاجل اتخاذ اجراءات فعالة لحمل افريقيا الجنوبية على الانسحاب بسرعة من ناميبيا . ومرة أخرى ، فنحن نوجه نداء الى مجلس الأمن لكي يبحث من جديد الأوضاع في ناميبيا حتى يتخذ كافة الاجراءات التي من شأنها وضع حد للسيطرة الاستعمارية لافريقيا الجنوبية على ناميبيا .

وأريد أن أشيد بشعب ناميبيا ، وخامسة مناضلي SWAPO لموقفهم الشجاع الباسل ازاء القمع العنيف الذي يقوم به العنصريون في افريقيا الجنوبية . وأريد أن أهني كفاح هؤلاء المناضلين الباسل من أجل تحرير بلادهم . وأريد أن أؤكد لهم التأييد الشامل لحكومتي ولشعب تونس من أجل نضال شعب ناميبيا للاستقلال التام .

ان بلاد الجنوب الأفريقي التي أشرت اليها ليست وحدها التي تعاني من الاستعمار. فهناك عدد كبير من الأقاليم الهامة ، من ناحية المساحة أو من ناحية عدد السكان ، لاتزال خاضعة لنير الاستعمار . وأن المجتمع الدولي يجب أن يقدم لها التأييد اللازم والاهتمام اللازم . ونحن نرى أن مبادئ حق تقرير المصير والاستقلال تنطبق على كافة الشعوب مهما كانت مساحة أراضيها وعدد سكانها . ونحن نوجه نداءً لكافة سلطات الادارة لكي تسرع في عملية تصفية الاستعمار في تلك الأقاليم ولكي تساعد شعوبها على نيل الاستقلال بسرعة . وفي هذا الصدد فان وفد يريبي أن يهنيء بشكل خاص حكومات استراليا ونيوزيلندا للجهود المستمرة التي تبذلها من أجل تسهيل استقلال الأقاليم الخاضعة لارادتها .

قبل أن أنهى كلمتي ، أريد أن أشيد بجهود اللجنة الخاصة خلال عام اتسم بالتطور السعيد لتصفية الاستعمار في العالم . فان عام ١٩٦٤ قد شاهد لحظات تاريخية تؤكد نجاح الجهود التي تبذلها منظماتنا في ميدان القضاء على الاستعمار . وقبل هذا العام وخاصة منذ اعتماد القرار ١٥١٤ (د-١٥) في سنة ١٩٦٠ - فان عدة قرارات اتخذتها جمعيتنا العامة . وقد انتقدتها وتجاهلها البعض كما أن ديعة الاعلام قد أهملت هذه التوصيات بسبب موقفها العدائي ازاء البلاد التي تستعمر غيرها وحلفائها الذين تخلوا عن كل مساهمة في لجنة ال ٢٤ ، وشجعوا اتخاذ مواقف متطرفة . ولكن بالرغم من ذلك فان هذه القرارات كان لها آثارها وساعدت على تحول العالم وذلك بابرارها لقوى جديدة تقدمية .

ان الجهود لتصفية الاستعمار ، قد بلغت قمتها هذا العام ، ويجب الاستمرار فيها بدون كلل . فبعد سقوط حكومة كايانو وتحرر المستعمرات البرتغالية فانه يجب على كل من يشاء في سير العالم نحو الحرية ان يعترف بهذه التطورات وأن يتعاون على نحو فعال مخلص من أجل تصفية آخر بقايا الاستعمار ، حتي يمكن أن تطوى الصفحات الأخيرة من الاستعمار وحتى يبرز أخيرا عهد التعاون الذي ولدت من أجله الأمم المتحدة .

السيد داتسو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان هذه المناقشة مرة أخرى تؤكد شرعية قلق الأغلبية الساحقة لل دول الأعضاء فيما يتعلق بتصفية الاستعمار واستمرار النظام الاستعماري في جنوب أفريقيا وفي أنحاء أخرى من العالم .

وفي نفس الاطار ، أود أن أعبر عن مخاوف شعب رومانيا وحكومة بلده ، فوفقا لروح تقاليدهم من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية قد أيدوا وما كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال وعارضوا الاستعمار والاستعمار الجديد وكل صور السيطرة والتحكم .

ان رومانيا ، تواصل تأييد حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، وفي العيش في حرية دون أي تدخل خارجي . وشعب رومانيا يقدم التأكيد المتعدد لحركات التحرير ، والشعوب المطرمة بالكفاح من أجل الحصول على الاستقلال القومي ودعم هذا الاستقلال .

ونشاط رومانيا في هذا الميدان اتخذ خطوات عظيمة وكثف بطريقة لا مثيل لها العلاقات القائمة على التضامن مع حركات التحرير القومية ، والتأييد الراسخ للكفاح العادل لهذه الحركات . وفي السنوات الأخيرة فان رومانيا استقبلت ٢٨ وفدا زائرا من حركات التحرير ، وعقدت وثائق هامة معهم تعبر عن الاعتراف بهذه الحركات باعتبارها الممثلة الشرعية لشعوبها .

ان شعب رومانيا سوف يستمر - كما ورد ذلك في برنامج الحزب الشيوعي الروماني الذي وافق عليه المؤتمر الحادي عشر للحزب - في أن يدعم بقوة ، سياسة التأييد والتضامن مع كفاح الشعوب من أجل نيل الحرية والاستقلال والتصفية النهائية للاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية .

يجب أن نقول أننا قد تبينا بارتياح في الفترة الأخيرة أنه في عملية التصفية النهائية لبقايا النظام العنصري ، قد حدثت تطورات هامة . وقد تبين وفد بلادي ذلك وحيا أول حكومة مستقلة لجمهورية فينيا-بيساو ، والحكومة الانتقالية للاستقلال الكامل في موزمبيق ، تحت قيادة فريليمو ، والتقدم الذي حدث في المفاوضات بين البرتغال وحركات التحرير الوطنية في ساوتومي وبرنسيب ، وأنفولا وجزر الرأس الأخضر . ان السيد ممثل تونس الموقر قد بحث هذا الموضوع وعرضه ، ولا أجد حاجة لكي أسترسل في عرض هذا الموضوع .

ان رومانيا منذ البداية قد تأكد تضامنها مع انتصار القوى الشعبية الثورية والقوى المسلحة بالبرتغال التي قوضت الدكتاتورية الفاشيستي وأعربت رومانيا عن أملها في التنمية الديمقراطية للبرتغال مع توجيه اهتمام خاص للتصفية النهائية للسياسة الاستعمارية والتأكيد على حق الشعوب المستعمرة في أن تنمو بمنتهى الاستقلال وأن تنشأ علاقات جديدة مع هذه البلاد تقوم على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون الديمقراطي . ولهذا فقد رحبنا ، بتصريحات حكومة البرتغال

الجديدة فيما يتعلق بالتخلي عن السياسة الاستعمارية للحكومات السابقة والتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تطبيق التزاماتها وفقا للميثاق فيما يتعلق بحقوق شعوب تلك الأقاليم المستعمرة . كما أن وفد رومانيا قد أعرب عن تقديره الكبير للتقديم التاريخي الكبير الذي أحرزته حركات التحرير الوطنية لفينيا - بيساو ، وموزمبيق والأقاليم الأخرى الموجودة تحت الإدارة البرتغالية والتي تمهد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والثقافية لشعوب تلك الأقاليم .

وقد أشار الى ذلك الرئيس نيكولاى شاوسيسكو:
 " انه في العقود الأخيرة نجد أن حركات التحرير الوطنية لأفريقيا قد أعززت نجاحها
 كبيرا في الحصول على استقلالها . ان انتصاراتها كانت نتيجة لكفاح طويل قامت به حركات
 التحرير ، التي نالت دائما تأييد رومانيا ، وهو تأييد قدم في صور متعددة سياسية ،
 دبلوماسية . ان هذا الانتصار قد تحقق بعد تقويض الدكتاتورية الفاشستية بالبرتغال وبعد
 تشكيل حكومة ديمقراطية في هذه البلاد ، بدأت في تحقيق حل نهائي للمشكلة الاستعمارية".
 وقد حدث نجاح مشابه يدل على أن النضال من أجل الحرية لارجمة فيه . فالواقع أننا نجد
 أن بقايا الاستعمار محكوم عليها بالاختفاء وأن وجود نظام عنصرية تقيمها أقلية سوف تختفي بالرغم
 مما تلجأ اليه من أعمال لالغاء الحقوق الأساسية للشعوب المستعمرات ولقمع حركات التحرير . ان
 الشعوب والمستعمرات البرتغالية هو مثال لوجود حركات تحرر حقيقية تقوم على أنقاض النظم والبناء
 الاستعماري وأن ذلك يدل على أن الشعوب التي تنازلت عن الاستقلال في نهاية المطاف .
 ان المناقشات التي تدور اليوم وتقرير اللجنة الخاصة بشأن مسألة القضاء على الاستعمار ، كل
 ذلك يدل على تطور جديد في مجال تصفية الاستعمار . ان الابقاء على الاستعمار بالقوة
 والدكتاتورية له آثار سلبية بالنسبة للشعوب المستعمرة وبالنسبة أيضا للعلاقات والتعاون الدولي وهو
 شيء لا يتفق مع مقتضيات العصر ولا يقبله المجتمع الدولي ، ان الشعوب المستعمرة يجب أن تكافح من
 أجل تحقيق السلام حتى لا يؤثر ذلك على الأمن وعلى السلام الدوليين . كما أنه يجب الإسراع في
 عملية القضاء على الاستعمار وقد شهدنا تطورات زادت من البنيات العنصرية في ناميبيا وزيمبابوي
 ورأينا تطبيقا لسياسة الفصل العنصري وانشاء لمعازل في ناميبيا ووجودا عسكريا وادارة غير مشروعة
 تفرغها بريتوريا على ناميبيا .

ان نظام الأقلية في بريتوريا يرفض الانسحاب من ناميبيا ويفرض على هذا البلد سياسة تناول من
 وحدته الوطنية ومن سيادة ترابه ، ان أفريقيا الجنوبية تؤيد كذلك نظام الأقلية في سالسبورى تأييدا
 عسكريا لقمع حركات التحرير لشعب زيمبابوي .

ويرى وفد بلادى أن الأمم المتحدة التي استنكرت مرارا سياسة الممارسات الاستعمارية
 والاستعمار الجديد والتي اعترفت بشرعية الكفاح من أجل التحرر الوطني واعترفت كذلك بحق شعوب

المستعمرات في أن تلجأ الى كافة الوسائل لنيل الاستقلال ، ان الأمم المتحدة التي وافقت على ذلك يجب أن تتخذ اجراءات جديدة للقضاء على بقايا الاستعمار حتى تستطيع الشعوب المستعمرة أن تبني بلادها في سلم .

ان وفد رومانيا يقدر الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة لتأييد حركات التحرير والتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل القيام بهذه المهمة .

ان نشاطات اللجنة الخاصة للقضاء على الاستعمار ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي تشترك فيه رومانيا للقيام بالعمل المنوط بها من قبل الأمم المتحدة ، يجب أن تنال كل تقدير من جانبنا . نحن نرى أن تحديد الاجراءات والأعمال التي يجب أن تعد خلال هذه الدورة في مجال القضاء على الاستعمار ، يجب أن يأخذ في الاعتبار المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق باحترام حق كل شعب في تقرير مصيره والذي تعمدى عليه حكومة بريتوريا وسالسبورى ، ان هذه الأعمال تعتبر عدوانا على الميثاق وعلى مبادئ القانون الدولي .

ونتيجة لذلك ، فان وفد رومانيا يرى أن الأمم المتحدة يجب أن تتجاوز مرحلة استنكار الاحتلال غير المشروع التي تقوم به سالسبورى للاقليم الافريقي ويجب كذلك أن تطرد قوات جنوب أفريقيا من روديسيا الجنوبية وأن تحترم العقوبات المفروضة على حكومات الأقلية .

وفي هذا الاتجاه يجب أن تسير جهود دول الأمم المتحدة ونحن نعتقد أنه يجب الامتناع عن تقديم التأييد الاقتصادي والمالي والتقني ، لحكومة بريتوريا وسالسبورى ، طالما استدرتا في معارضة كفاح شعوب ناميبيا وزمبابوى .

كما أن اللجان المختلفة للجمعية العامة ، وممثلي حركات التحرير الذين اشتركوا فيها بصفة مراقبين وقد طالبوا وأعرّبوا عن ضرورة تأييد حق الشعوب في الحرية والاستقلال الوطني . قد أشاروا الى أنه في هذا العام كانت هناك عقبة تتعلق بتنفيذ القرار (١٥١٤ د - ١٥) بشأن تقرير حق الشعوب في نيل الحرية ، أقول أن هذه العقبة نشأت من أنه لا يزال هناك استفلال مستمر للشروات الوطنية لتلك البلاد . وأن رومانيا ترى أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن يلعبا دورا أكثر أهمية باتخاذ اجراءات تؤدي الى تطبيق قرار الأمم المتحدة ومنع النظم العنصرية من تلقي التأييد ويجب التخلي عن كل عمل يؤدي الى الاعتراف بشرعية سيطرة تلك الحكومات على الشعوب التي تريد ممارسة حقها في تقرير المصير .

وأن رومانيا ترى أنه يجب القضاء نهائياً على الظاهرة الاستعمارية ويجب من أجل ذلك دعم الاعتراف بحركات التحرير الوطنية وتقديم المساعدة لها ، وتأمين مساهمة ممثليها في كافة أنشطة الأمم المتحدة التي تعينها واعطائها صفة المراقب حتي تتمتع بمركز دائم في الأمم المتحدة ، كما نشارك في توجيه نداء إلى الوكالات المتخصصة لتفسير نظمها ولوائحها بمرونة تتيح لممثلي حركات التحرير التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية الاشتراك في أعمالها عند بحث قضايا تهم تلك الحركات . وترى رومانيا أن هذه الاجراءات تتماشى مع مبادئ القانون الدولي ان الشعب المستعمرة من حقها أن تقرر مصيرها بنفسها وأن تتلقى تأييداً سياسياً وإنسانياً ومادياً من الدول والمنظمات الدولية أثناء كفاحها من أجل الاستقلال .

وفي هذا الصدد ، فان وفد رومانيا يؤكد من جديد أنه لا يجوز أن نناقش مستقبل شعوب ما بدون أن يشترك هذا الشعب مباشرة في المناقشات وذلك عن طريق ممثليه الشرعيين ان الشعوب الموجودة تحت السيطرة الاستعمارية وكذلك الشعوب التي تحررت منذ قليل من حقها أن تستفيد من تأييد أقوى من جانب الأمم المتحدة ومن جانب مؤسساتها المتخصصة التي يجب أن تدعى لاعداد برامج للمصونة الاقتصادية والطبية والثقافية ولتدريب الأطر . . الخ حتى تستطيع الشعوب وحركات التحرير للجنوب الافريقي أن تستفيد منها وفقاً لحاجاتها الحقيقية .

وأود أن أنهى كلمتي مؤكداً مرة أخرى تضامناً التام مع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر والوحدة الوطنية ومن أجل التحرر الاجتماعي . وأن بلدنا جمهورية رومانيا الاشتراكية يؤيد بقوة التطبيق الدقيق العادل لاعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ولبرامج الأعمال المتعلقة بالتطبيق الكامل لهذا الاعلان ولكافة القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار . وبلادنا تؤيد كذلك اتخاذ اجراءات جديدة من أجل زيادة دور وفعالية الأمم المتحدة في هذا المجال من اهتمامنا .

السيد صديق (اندونيسيا) (الكلمة بالانجليزية) : يوافق هذا العام الذكرى السنوية

الرابعة عشر لموافقة الجمعية العامة على الاعلان الخاص بتصفية الاستعمار وذلك في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . لذلك ، فمن الملائم أن نفكر في الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في عطية تصفية الاستعمار على نطاق عالمي خلال هذه الفترة وذلك لكي نفكر في نتائج نجاحها وعثراتها بالنسبة للمستقبل .

منذ أن بحثت الجمعية هذا الموضوع ، تم احراز تقدم كبير في الكفاح ضد الاستثمار فسي
ببهاث كثيرة في العالم . وأهم هذه النجاحات هو التقدم نحو تصفية الاستثمار والذي تم مؤخرًا
في المناطق البرتغالية .

وفي مثل هذا الوقت ، من عام ماضي ، فان الجمعية العامة في قرارها رقم (٣١١٣ د - ٢٨) في الفقرة التنفيذية الثالثة ، وجدت من الضروري أن تدين " أعمال القمع المسلحة المكثفة من جانب البرتغال للشعوب في المناطق الواقعة تحت سيطرتها" . واليوم ، وعلى أية حال ، نجد بيننا ممثلي أحد هذه المناطق المستعمرة سابقا وهي الدولة المستقلة لغينيا بيساو ولقد استمعنا الى الوزير البرتغالي لشؤون التنسيق بين الأراضي سعادة المستر الميدا سانتوس ، الذي أعلن في الجلسة رقم ٢٣٠٥ من الجمعية العامة ، أن البرتغال ملتزمة التزاما كاملا بتصفية الاستعمار في المناطق الباقية ، وفقا للمبادئ الواردة في الميثاق وفي القرارات العديدة المعنية والصادرة عن الأمم المتحدة .

ويرجع معظم الفضل في هذه الأحداث الى القوة الشجاعة ، لأعضاء حركة التحرير داخل كل منطقة من المناطق المعنية ، وكذلك القوى داخل البرتغال نفسها . وبالإضافة الى ذلك ، يجب أن نعترف ان ، بأن الأمم المتحدة نفسها قد لعبت دورا هاما وذلك للعمل على تقدم المناطق التابعة للبرتغال والبلاد الأخرى التابعة ، ولتصل بها الى النقطة التي تمكنها من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير . ان هذا الاسهام من جانب الأمم المتحدة ، قد تم في جهات كثيرة . ولكن اثنتين منها كانت ذات أهمية خاصة في دفع عملية تصفية الاستعمار .

وأول هذه الاسهامات نجدها في الطريقة التي اعتمدت بها قرارات الأمم المتحدة وبصفة خاصة القرار (١٥١٤ د - ١٥) والقرار (١٥٤١ د - ١٥) اللذين وضعوا الاطار الذي يمكن أن تتم خلاله عملية تصفية الاستعمار في جميع أنحاء العالم . ان المبادئ الاثني عشر الواردة في ملحق القرار (١٥٤١ د - ١٥) كانت مرشدة للسلطات التي تتولى ادارته هذه المناطق فيما يتعلق بواجباتها ، وكذلك مقياسا نقيس به التقدم نحو تقرير المصير في المناطق الواقعة تحت ادارتها من جانب السكان الأصليين ومن جانب المجتمع الدولي بصفة عامة . ان الجمعية العامة ، وبصفة خاصة ، عن طريق عمل اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، واللجنة الرابعة ، كانت تراقب بعناية تقدم المناطق العديدة نحو ممارسة حقها الثابت الذي لا ينازع ، وقد تمكنت دوما من الاسهام في تحقيق رفاهيتها عن طريق مقترحاتها .

وبالإضافة الى القيام بمهمة النصح والارشاد ، فان الأمم المتحدة تمكنت أيضا من المساعدة في الشعوب غير المستقلة ، عن طريق نشر المعلومات في جميع أنحاء العالم ، تلك المعلومات المتعلقة بالظروف التي يعيشون فيها وتطورهم أو افتقارهم الى هذه التطورات نحو عضويتهم الكاملة في المجتمع الدولي . ان نشر المعلومات الخاصة بهذه المناطق ، قد أسهمت في تحقيق رفاهية السكان أولا عن طريق اثارة اهتمام شعوب العالم بواجباتهم ، وبعد ذلك عن طريق تشجيع تأييد أمم أخرى لجهودهم من أجل ممارسة الحقوق المعطاة لهم بموجب الميثاق .

ان نجاح الأمم المتحدة في نشر مثل هذه المعلومات قد ازداد بدرجة كبيرة عن طريق التعاون الذي لقيته من جانب الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الأخرى في اطار الأمم المتحدة ، ومن الوكالات العالمية الأخرى الحكومية وغير الحكومية ، التي تسعى الى القضاء على الاستعمار والعنصرية .

ان اشاعة السلام والعدالة في كل منطقة كانت جزءا لازما في جهود الأمم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار ، كما ورد في القرار رقم (١٥١٤ د - ١٥) . ولسوء الحظ يجب أن نعترف أنه مازالت هنالك مناطق نجد فيها السلطات المسيطرة عليها ترفض الاعتراف بهذه الحقيقة . ففي أفريقيا الجنوبية ، وفي روديسيا الجنوبية مثلا ، فان فشل نظام حكم الأقلية البيضاء في أن تعمل وفقا للمبادئ الواردة في الميثاق ، والقرارات المعنية الصادرة من الأمم المتحدة ، قد زادت من خطورة الموقف بدرجة كبيرة مما يؤثر على السلام والأمن العالميين ، ويهدد بجر القارة الى الحرب . ان رفض نظام الحكم هذه التخلي عن ادارة ناميبيا للأمم المتحدة وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، هي كما نعلم جميعا ، من بين الأمثلة العديدة لرفض احترام آراء المجتمع الدولي . ان مواصلة فرض سياسة الفصل العنصري البغيضة على الأغلبية السائدة في ناميبيا وجنوب روديسيا وأفريقيا الجنوبية ، قد أدت الى قمع خطير في هذه المنطقة . اننا نأمل ، أن التطورات الأخيرة في المناطق المجاورة في أنجولا وموزمبيق ، سوف تقنع قادة نظام حكم الأقلية البيضاء بحتم استمرار الأسلوب الذي يسيرون عليه الآن وكما لاحظنا. السكرتير العام في مقدمته لتقرير عمال المنظمة ، فان هذه التغييرات قد جعلت مشكلة الفصل العنصري تتنفس الصعداء ، وأدت الى استمرار النضال التي تؤيد هذه السياسة .

ان ادراك هذا ، قد يدفع قادة هذه النظم الى التخلي عن سلوكها ، الذي جر عليهم اذاعة المجتمع الدولي . وفي الواقع ، فان التقارير الصحفية الأخيرة من أنه قد تكون هناك مفاوضات لتحقيق حل سلمي مقبول للأطراف المعنية . رغم أنه قد لا يؤدي الى تحقيق نتائج ملموسة في الفترات الأولى الا أن مجرد وجود اتصالات تشكل في رأى وفد بلادي ، خطوة لها أهميتها ، ويحدو وفد بلادي الأمل في أن الاتصال بينهما لارتياح الوسائل للوصول الى حلول مقبولة سوف يؤدي فسي المستقبل القريب الى الأهداف المرجوة .

ان كفاح غينيا بيساو للحصول على الاستقلال ، هو مثل ممتاز للعملية التي يمكن بمقتضاها ، أن ينشئ شعب شجاع دولة تقوم على مبادئ العدالة والمساواة . ووفقا لموقف الحكومة البرتغالية في ذلك الوقت ، فان الحقيقة ، قد انتصرت فقط بعد دفع ثمن هذا الاعتراف بالكفاح المسلح . كذلك ، فان المرحوم الدكتور اميلكار كابرال ، قائد حركة PAIGC كان مستعدا للبحث عن تسوية بالوسائل السلمية . ولكن مبادرته رفضت ، واضطر شعب غينيا بيساو الى مواصلة كفاحه المسلح الذي دفع ثمنا غاليا قبل أن يحصل على استقلاله .

وفي رأى وفد بلادي ، فان محاولة PAIGC للحصول على حل سلمي للمشكلة كانت محاولة تستحق المدح . ورغم أننا لا نتوان عن استخدام جميع الوسائل المتاحة لممارسة الحق ، الا أننا نشعر أنه يجب أن نتبع كل وسيلة سلمية قبل أن نلجأ الى الكفاح المسلح في مثل هذه الحالات . وهذه الطريقة يمكن أن تؤدي الى عقن الكثير من الدماء واراقة الأرواح حتى يكرس الناس جهودهم في بناء مجتمع يقوم على العدالة والسلام في الدول المستقلة .

ان المناطق البرتغالية الأخرى هي الآن في الطريق لممارسة حق تقرير المصير في حالات عديدة . وقد تحدد تاريخ الحصول على الاستقلال . ووفد بلادي مقتنع بأن التعاون الوثيق بين الحكومة البرتغالية وبرز أنجولا المستقبلية وسانتومي وبرنسيب وجزر الرأس الأخضر ، وفقا لرغبات هذه الشعوب سوف تصبح حقيقة واقعة قريبا .

هذا ، في الواقع تطور يدعو الى السرور ، ولكن هذا لا يجب أن ينسينا حقيقة أخرى هي أن الأمم المستقلة حديثا سوف تحتاج الى مساعدة المجتمع الدولي ، وهي تواصل بناء مجتمعاتها الجديدة . وسعادة المستر ألميدا سانتوس في كلمته في الاجتماع رقم ١٨٩ في اللجنة ٢٤ أوضح

هذه الاحتياجات وبصفة خاصة ، فيما يتعلق بموزمبيق وجزر الرأس الأخضر . وكدول مستقلة فكل منها سوف يحتاج الى مساعدة كبيرة في المستقبل القريب . وان اندونيسيا من جانبها ، على استعداد لتقديم مثل هذه المساعدة ويقدر ما تسمح بها قدراتها .

وكما لاحظ رئيس اللجنة الخاصة رقم ٢٤ في خطابه في الاجتماع رقم ٢٣٠٥ للجمعية العامة ، فان الأمم المتحدة نفسها لعبت دورا كبيرا في الأحداث التي ستؤدي الى جعل تقرير المصير حقيقة واقعة في كل المناطق المستعمرة سابقا . كذلك فان تقديم مساعدة الأمم المتحدة الى شعوب هذه المناطق كان هاما ، وكذلك كانت جهود الوكالات المتخصصة والوكالات العالمية الأخرى الحكومية وغير الحكومية ، لحشد الرأي العام العالمي الى جانب قوى التحرر .

ان العام الماضي قد شهد تقدما أيضا في عملية تصفية الاستعمار في المناطق المستعمرة الصغيرة ، ومعظمها يقع خارج أفريقيا الجنوبية . فنيوي وبابانويغيني على التوالي تحسنت إدارة نيوزيلندا وأستراليا ، قد حظت تقدما كبيرا نحو تقرير المصير . وفي الواقع ، فان الشعب النيوي قد مارس حق تقرير المصير في العام الماضي ، في حين أن شعب بابانويغيني يتوقع أن يحصل على الاستقلال الكامل في المستقبل القريب . ان تعاون السلطتين اللتين تتوليان الإدارة مع الأمم المتحدة تستحق ثناء المجتمع الدولي بأسره . فعن طريق تعاونهما فان تقدم المنطقتين ينعكس في تقرير المصير قد ازداد .

ان قرار المملكة المتحدة لاستئناف مشاركتها في عمل اللجنة الخاصة هو أيضا مصدر ارتياح بالنسبة لوفد بلادى . ونأمل أن ثمرات سياسة التعاون بين الأمم المتحدة وبين السلطات المختلفة التي تتولى إدارة هذه الأقاليم سوف تتفتح هذه السلطات التي ترفض التعاون مع اللجنة الخاصة في أن اهتمام الأمم المتحدة في هذه الأمور هو ضمان رفاهية الشعوب في هذه المناطق . وفي ضوء ذلك ، لن تكون هناك عقبة ، أمام التعاون الكامل بين جميع السلطات التي تتولى إدارة هذه المستعمرات وبين منظماتنا .

ومن الصور المثيرة التي يمكن أن تؤكد هذا التعاون توجيه الدعوة لبعثات الأمم المتحدة لكي تتفقد التقدم التي تحرزها هذه المناطق نحو تقرير المصير . وفي السنوات الماضية فان بعثات من جانب الأمم المتحدة أتت لها الفرصة لكي تظهر جدواها بالنسبة لسكان المناطق وبالنسبة للسلطات التي تتولى الإدارة . كذلك فان البعثات الى جليبرت وجزر اليس ، والى نيوي والى جزر كوكوس (كيلنج) التي كان لاندونيسيا شرف الخدمة فيها قد أسهم في التقدم التي أمكن تحقيقه في هذه المناطق خلال العام الماضي .

وفي الختام ، فمن الملائم أن أختتم كلمتي بالقول أن العام الماضي شهد إنجازات كبيرة فيما يتصل بتصفية الاستعمار ، في أفريقيا الجنوبية ، وفي جميع أنحاء العالم . ومع ذلك ، فلا يجب أن يكون ذلك مدعاة لكي نهني أنفسنا ونكتفي بذلك ولكن يجب أن يدفعنا الى بذل مزيد من الجهود في العام الماضي من جانب الأمم المتحدة ومن جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي . وفي مواجهة هذه الجهود الموحدة ، فأخر معاقل الاستعمار والعنصرية الواهمة سوف ترسخ وسوف تتمكن من أن تتطرح الى عالم قد اقتلعت منه هذه الوصمات .

السيد مارتينينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان مناقشة هذا البند تتم الآن في ظل ظروف جديدة تختلف اختلافا بارزا عن الظروف التي كانت سائدة في العام الماضي ، وبالتحديد في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة . وهنا ، فان وفد بلادي يشمر بالارتياح ليضم صوته الى مقالته السفير سالم رئيس المجموعة ٢٤ عندما قال أن عام ١٩٧٤ (سيسجل في التاريخ باعتباره علامة هامة على الطريق نحو تصفية الاستعمار . ان أحداثا كبيرة بالغة الأهمية حدثت خلال السنة الماضية ، وكان من نتيجتها أن خطورة أخرى تم اتخاذها تجاه التصفية النهائية للنظام الامبريالي وهو نظام الاستعمار .

وتحت قيادة المنظمات الثورية الديمقراطية والحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجبهة تحرير موزمبيق ، والحركة الشعبية لتحرير أنجولا التي هي في طليعة تحرير شعوب المستعمرات ، فان الوطنيين الافريقيين في هذه الدول قد وجهوا ضربات عنيفة الى الاستعماريين البرتغاليين . وفي ٢٥ ابريل / نيسان من هذا العام فان النظام الفاشي في البرتغال سقط ومعها الامبراطورية البرتغالية التي ظلت عدة قرون .

ان هذا النصر الهام أصبح حقيقة واقعة ، نتيجة لنمو حركة مناهضة الاستعمار في البرتغال وكذلك نتيجة للنضال المسلح للشعب في المستعمرات البرتغالية وبفضل حركة التضامن مع هذا النضال من جانب كل القوى التقدمية في العالم والدول الافريقية المستقلة ، ونتيجة للنجاحات التي حققتها حركات النضال الافريقية ضد الاستعمار والامبريالية .

وكذلك بالنظر الى اعتراف البرتغال بحق الشعوب في موزمبيق وغينيا بيساو وأنجولا في الاستقلال ، فان ظروفنا أفضل بدأت تناهز من أجل التحرر الكامل والنهائي لهذه الشعوب من

(السوفيياتية)

الاستعمار . ان تطور هذه الظروف المواتية يجعل منه اتساع نطاق عملية الانفراج الدولي ووجود علاقات التعاون فيما بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

ان خفة حدة التوتر الدولي تفتح آفاقا جديدة أمام الأمم المتحدة أيضا من أجل التنفيذ الكامل لقرارها الخاص بالقضاء على آثار وبقايا الاستعمار . ان عاملا خارجيا هاما في انجاح حركات التحرير الوطنية ، كان هو الدعم المستمر للضمان ضد الاستعمار من جانب الدول الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفيياتي الذي كان له فضل اقرار الأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة .

ان الاعلان التاريخي ، الذي أقرته الأمم المتحدة منذ أربعة عشر عاما ، لعب دورا هاما في تحقيق حرية الكثير من الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار . وفي كل هذه السنوات ، فان غالبية أعضاء الأمم المتحدة قد ناخلت من أجل تصفية الاستعمار الامبريالي ومن أجل الحرية الكاملة واستقلال الشعوب .

ويسعدنا أن هذه النجاحات التي حققتها تلك الشعوب والقوى المناهضة للاستعمار وأنشطة مناهضة الامبريالية ، انما هي في مصلحة كل أولئك الذين يناضلون ضد العنصرية والاستعمار ، من أجل ممارسة حق هذه الشعوب في الاستقلال والحرية .

ان قوى التحرر الوطني هي الآن من بين العناصر الرئيسية للحركة العالمية المناهضة
للامبريالية والاستعمار . ومع ذلك فاننا لا نستطيع أن نغفل حقيقة أن عطية تصفية الاستعمار لم تنته
تماما وأن الاستعماريين وعمالتهم كما كان الحال في الماضي ، يحاولون بكل طريقة أن يعوقوا عملية
التصفية النهائية للنظام الاستعماري البغيض والمخجل . وفي الوقت الحاضر فان دوائر الامبريالية
لم تفقد الأمل في أن تنشيء حواجز مصطنعة أمام وفي مواجهة طريق تصفية الاستعمار عن طريق
النظام العنصرية في روديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا .

ان النظام العنصرية في بريتوريا وساليزبوري لاتزال أعمدة هامة للاستعمار والامبريالية في
أفريقيا . ان النظام غير القانونية في روديسيا الجنوبية تدعم علاقاتها مع جمهورية جنوب أفريقيا
العنصرية معتمدة على المساعدات من الدول الغربية مباشرة وغير مباشرة ولا تزال تمارس القهر ضد
السكان الأصليين وتحرمهم من حقوقهم في تقرير المصير ولا تزال هذه النظام تمارس مزيدا من القمع ضد
شعب زمبابوي . ولكن شعب زمبابوي برغم كل التخويف والارهاب والقمع لا زال مصمما على الحصول على
حريته واستقلاله . ومن واجب الأمم المتحدة أن تساعد هذا الشعب في تحقيق الحرية التي عانى
كثيرا من أجل الحصول عليها .

ان الجمعية العامة ومجلس الأمن أقرا عددا كبيرا من القرارات والتوصيات التي تهدف الى
حسم مشكلة روديسيا الجنوبية . ان قرارات مجلس الأمن الخاصة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالنظام
غير الشرعي لا يان سميث . لها أهمية كبيرة ومع ذلك فان التأييد من جانب بعض الدول الغربية
وبصفة خاصة من جانب بعض الأعضاء الكبار في حلف الاطلنطي ، تعوق التصفية النهائية للعنصرية
والاستعمار وتجعل من الصعب تنفيذ توصيات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الشأن .

ان القوى الغربية لاتزال تستغل الأراخي المستعمرة من أجل انشاء قواعد عسكرية ولأغراض
عسكرية أخرى . فان المستعمرات البرتغالية في خططهم كانت داعما تعطي دور رأس الجسر للعمل
ضد حركات التحرير ضد القارة كلها . وليس هناك شك في أن مثل هذه الأعمال من جانب دول
حلف الاطلنطي تتناقض مع مصالح الشعوب المستعمرة وتمثل تهديدا للسلام والأمن على القارة
الافريقية بل وفي أجزاء العالم الأخرى .

(السيد مارتينغو ، جمهورية أوكرانيا

الاشتراكية السوفياتية)

لقد أكدنا مرارا ولازلنا نؤكد اليوم الطبيعة المشروعة لنضال شعب ناميبيا ضد الاحتلال غير المشروع لهذا الاقليم من جانب جمهورية جنوب أفريقيا . ان نظام بريتوريا يحاول بكل الطرق الحفاظ على النظام العنصرية والاستعمارية في ناميبيا ولا يزال يواصل مد سياسة للفصل العنصرى الى هذا الاقليم وهي سياسة تدينها الانسانية كلها . وبشعور الثقة العميق فاننا مرة أخرى نلاحظ أنه في هذا الصدد فان جمهورية جنوب أفريقيا تحظى بالمساعدة من الدول الاحتكارية في دول حلف الأطلسي وكذلك تحظى بالتأييد العسكى والاقتصادى . ونتيجة لهذا التأييد فان جمهورية جنوب أفريقيا لا تلتزم بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ولا تزال تنتهك حقوق شعب ناميبيا وتمارس عمليات التخويف والتدخل العسكى في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية الحديثة .

واليوم وأثناء مناقشة المسألة الخاصة بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة ، فلا بد لنا أن ندين ويحسم الأعمال العسكية من جانب النظام العنصرية ضد حركات التحرير الوطنية ضد الدول الافريقية الحديثة الاستقلال التي تقدم المساعدات الى شعوب الأقاليم المستعمرة والتي تناضل من أجل استقلالها وحريتها .

ان أحد الحقب الهامة على طريق الحرية والاستقلال بالنسبة للأقاليم المستعمرة ، هي النشاطات والاحتكارات الأجنبية في هذه الأقاليم . ان الكثير من هذه الاحتكارات تتعاون تعاوننا وثيقا مع النظم الاستعمارية والعنصرية . ان الاحتكارات الأجنبية الموجودة في جنوب أفريقيا تستنزف وتستغل السكان الأصليين في هذه الأقاليم . ان تقرير اللجنة الخاصة الذى نبهته الآن ، وعلى أساس كثير من المواد الواضحة قد أوضح تماما الطبيعة الاجرامية لأنشطة الدوائر الاقتصادية الأجنبية والدوائر الأخرى ، الأمر الذى أكدته التقرير ، وهذه تهدف الى قمع حركات التحرير الوطنية بأساليب يتم تنفيذها بما يضر بمصالح شعوب الأقاليم المستعمرة . وفي هذا الصدد ، وكما أشار نفس التقرير :

” . . . فان ناميبيا تعتبر أكثر منطقة تعرضت للاستغلال في التاريخ . بالنظر الى حقيقة أن ثلث انتاجها القومي على الأقل يتم تصديره كأرباح من جانب شركات التعدين الأجنبية ” . A/9623, Part V, Annex, P.143 ” وبطبيعة الحال فان المستغلين الأساسيين لشعب ناميبيا هم الاحتكارات الأجنبية فضال عن جمهورية جنوب أفريقيا . وهذا هو السبب

الاشتراكية السوفياتية

في أن الدول الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الأمن قد أيدت جمهورية جنوب أفريقيا في أثناء المناقشة الأخيرة في مجلس الأمن حول مسألة صلتها بالنظام في الأمم المتحدة . وبالرغم من النجاحات الكبيرة التي تحققت على سبيل المثال في مجال تصفية الاستعمار، فإنه لا تزال هناك مناطق مستعمرة كثيرة في المحيط الهادى وفي المحيط الاطلسي وفي الكاريبي أيضا . وفي هذه الأقاليم هناك استغلال وقمع للسكان الاصليين . اننا نستمع الى بيانات ممثلي السلطات المشرفة على ادارة هذه الأقاليم التي تقول أن هذه المناطق صغيرة في حجمها وسكانها وأنها متخلفة اقتصاديا ، ومن هنا فإنها لا تستطيع أن تبدأ في طريق الاستقلال وادارة شؤون تنميتها . ان أيا من هذه الحجج لا يمكن أن يعتبر عقبة أمام منح هذه الشعوب حقها في تقرير المصير والاستقلال وفقا لأحكام اعلان تصفية الاستعمار .

وعلى أساس ازدياد خفة حدة التوتر الدولي فان الدوائر الاستعمارية تجد أن هناك قيودا على محاولاتها لبسط نفوذها على الأحداث الحالية ، ومن هنا فان ميزان القوى في العالم يتحرك باستمرار في اتجاه قوى السلام والتقدم ولصالحها . ان الدعم لكل قوى الحرية هو ضمان أكيد لانتصار مثل الحرية والاستقلال الذي تسعى من أجله شعوب الأقاليم المستعمرة .

ان جمهورية أوكرانيا ومعها الدول الاشتراكية الأخرى تقوم بانتهاج سياسة تقوم على أساس تقديم الدعم لكل الشعوب التي تناضل ضد العنصرية والفصل العنصرى والاستعمار ، والقهر الاستعمارى . ولقد كنا دائما وسنظل في المستقبل نحبذ منح الحرية والاستقلال لكل الأقاليم والشعوب المستعمرة وفقا لأحكام وميثاق الأمم المتحدة والاعلان التاريخي بغير أى قيود أو تحفظات . وفي هذا الصدد فاننا ننتقل أيضا من ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتصفية النظم الاستعمارية الباقية والادانة الكاملة ومقاطعة العنصرية والفصل العنصرى . ان جمهورية أوكرانيا خالت وسوف تظل دائما في المستقبل في الأمم المتحدة وخارجها تؤيد المطالب العادلة لشعوب المستعمرات . مما يتعلق بحقها في تقرير المصير والاستقلال ونحن على استعداد لأن نؤيد أى اجراءات فعالة تهدف الى تصفية بقايا الاستعمار التي لا تزال سببا في صراعات دولية جديدة . ونحن نحبذ أيضا تقديم مساعدات لتحرير الشعوب من سيطرة الامبريالية والاستعمار والاحتكارات الاستعمارية .

السيد بشاره (الكويت) (الكلمة بالانجليزية) : اسمحو لي أن أحيي في البداية رئيس لجنة الأربعة والعشرين ، السفير سالم مثل تنزانيا ، وزملائه على الجهد العظيم الذي قاموا به لانجاز الواجب الذي أنيط بهم من قبل الجمعية العامة .

ان عطية تصفية الاستعمار قد شاهدت تغيرات جذرية في انهيار النظام الفاشية في لشبونه ، ولو أن انهيار هذا النظام الفاشي كان متوقعا ، الا أن السرعة والطريقة التي تم بها انهياره قد أدهشتنا وأخذتنا على غرة ، وان استقلال غينيا بيساو يعتبر علامة كبيرة على طريق تصفية الاستعمار في عام ١٩٧٤ ، وأن النظام الجديد في لشبونه قد أيد استقلال موزمبيق في المستقبل القريب .

ويجب أن أقول أن هناك ثلاثة عوامل هي التي أجمعت على انهيار نظام القمع الذي كان سائدا في البرتغال ، أولا : التضحية وعزم الشعب في المستعمرات البرتغالية لتحقيق الاستقلال والحرية ، وان نضالهم لتحقيق هذه الأهداف كان الاسهام الرئيسي نحو تحريرهم ، لقد حاربوا بشجاعة وبعناد واصرار على استعادة حقوقهم ، ولم يترددوا أمام التضحيات ، ولم يترددوا في عزمهم على أن يقدوا الدم من أجل تحقيق هدفهم ، وقد سقط الكثير منهم في ميدان المعركة ، ومنهم من مات في السجون في ظل البؤس ، ولكن اصرارهم على مواصلة القتال رغم التضحية الكبيرة التي تحمّلوها بنضالهم الشجاع ، أنهم بدون هذا النضال ماكانوا يحصلوا على الاستقلال . ثانيا : ان نضال الشعوب الافريقية من أجل الاستقلال كان مرتبطا ومشتبكا بنضال شعب البرتغال نفسه لكي يتخلص من ذلك النظام الفاشي القائم على القمع ، وأن الأول قد ألهم الثاني ، ولذلك فان شعب البرتغال يدين بالكثير لتحركات التحرير في أفريقيا لاسهامها نحو تحريرها من دكتاتورية النظام البالي ، لقد كانت هناك عناصر منيرة ومستنيرة في البرتغال تتعاطف مع قضية أفريقيا ، وتناهض النظام الفاشي في لشبونه ، ولذلك يجب أن نشيد بالمفكرين في القوات المسلحة في البرتغال ، ونهنئهم على نجاحهم في قمع وتحطيم النظام الفاشي .

وثالثا ، يجب أن نترف بدور المجتمع الدولي في ممارسة الضغط على النظام الفاشي القديم في لشبونه ، وأن دور لجنة الأربعة والعشرين واللجنة الرابعة ، وكذلك الأمم المتحدة بصفة عامة ، كان هاما ان عزل البرتغال سياسيا ، وكذلك في مناوئة سياستها الشريرة ، فان سياسة الأمم المتحدة عن طريق أجهرتها المعنوية كانت ذات أهمية كبرى ان عرفت العالم بما يحدث في المناطق

المستعمرة ، فمن طريق الأمم المتحدة قوطعت البرتغال كإنسان يحمل مرضا معديا ، ولذلك كان من الضروري تعبئة التأييد المتزايد العالمي للشعوب التي تتضور تحت النظم الاستعمارية ، وان الجهود نحو هذا الهدف يجب أن تكثف حتى يمكن أن نعلن العالم بمحنة المضطهدين .

ان قضية روديسيا تعتبر مثلا على ذلك ، فالأغلبية هناك لا يزالون يعانون من حرمانهم من حقوقهم الأولية عن طريق الأقلية البيضاء ، ولا يوجد أمل في الأفق ، لان المنصرين لا يزالون مصرين على رفض الحقوق الشرعية لهذا الشعب ، وان دور الأمم المتحدة في هذا الإطار يتطلب الاستمسالك بثلاثة عوامل أساسية .

أولا ، استمرار عزل التمرديين دوليا ، واستنكار كل محاولة لاضفاء مسحة الاعتراف بهم ، وأن من واجب كل منا أن يتبين أن التمرديين يعيشون كعصابة يرفضها المجتمع الدولي ، ولذلك فان دور الأمم المتحدة يعتبر ذو أهمية حيوية بالغة ، لأنه لولا الأمم المتحدة لأعطت بعض البلاد على الأقل شكلا من الاعتراف الواقعي للتمرديين في روديسيا الجنوبية ، ويجب أن نثقل ساوهرين على هذا ، ذلك لأن العالم لا زال مليئا بالذئاب .

ثانيا ، تكثيف نضال حركات التحرير كما هي ممثلة في زابوزانو ، واننا ملتزمون بأن نقدم المعونة لهؤلاء المناضلين من أجل الحرية ، والذين يضحون بحياتهم من أجل قضية الانسان ، وان انتصار الأغلبية في زمبابوي يعتبر نصرا للميثاق ، وكذلك نصرا للعالم ، واننا نختلف مع هؤلاء الذين يعتقدون أن تحرير الانسان يمكن أن يتم بالطرق السلمية ، ان هذا نادر جدا ، ان الطريق الطبيعي هو النضال بالقوة ، وان الاستعماريين لا يمنحون الاستقلال اطلاقا على صينية من الذهب للمضطهدين ، ولكن عن طريق المدافع والقذائف يمكن تحقيق الاستقلال ، ونادرا ما تحصل الشعوب على استقلالها عن طريق الأساطير أو المحادثات ، ولذلك فان تكثيف مقاومة المناضلين من أجل الحرية ، هو شرط مسبق للتحرر السريع من السيطرة الأجنبية .

ثالثا ، يجب احترام الحقوق التي فرضها مجلس الأمن في القرار رقم ٢٥٣ الصادر في عام ١٩٦٨ ، ولا يمكن قبول أي عذر ، ولا يمكن أن نقبل أي تحايل بشأن تطبيق هذه الحقوق ، واننا ندعو جميع الدول أن تلتزم بنصوص الحقوق المفروضة على روديسيا ، على الرغم من بعض المخاوف التي تساور وفدي بالنسبة لفعالية هذه الحقوق ، ان التزام الدول جميعها بهذه الحقوق

أمر أساسي ، نعلم أن هذه العقوبات تخرق ، كما نعلم أن العقوبات لن تخنق المتمردين ، ولكننا نعلم كذلك أن تطبيقها قد حرم تلك الأقلية من نفوذها ، ولذلك فإننا نؤمن بها ونحث الدول الأعضاء بأن تحترمها .

وان شعب ناميبيا لا يزال يتضور تحت ربة السيطرة والظلم ، وقد أضفت الأمم المتحدة على مجلس ناميبيا سلطة ادارة هذا الاقليم ، وقد أعلنت محكمة العدل الدولية بأن جنوب أفريقيا ليس لها الحق في احتلال ناميبيا ، وطالبت الدولة التي تحكم هذا الاقليم بأن تنهي حكمها هناك ، ولكن جنوب أفريقيا تجاهلت هذا الحكم وتسير قدما في سياسة العزل العنصري ، متجاهلة رغبة الشعوب وقرارات الأمم المتحدة ، ولا بديل ان دون تكثيف نضال المناهضين في ناميبيا ، ولا يوجد خيار آخر سوى تقديم كل معونة ممكنة لشعب هذا البلد لكي يحارب ويناضل من أجل حقه الشرعي في الحرية والاستقلال ، ولذلك فإننا ندعو الدول التي لها علاقات مع جنوب أفريقيا بأن تمتنع عن تقديم مساعدتها التي تؤدي الى تفتيت ناميبيا ، ولا يخفى أن هناك بعض البلاد الغربية لها مصالح في ناميبيا ، ولها مشروعات ومؤسسات تابعة للبلاد الغربية تستغل وتستثمر أموالا ضخمة جدا دون أي احترام أو مراعاة لواجبها تجاه الأمم المتحدة في هذا الاقليم ، ولذلك من السخف أن تلقي تلك البلاد محاضرات على أعضاء الأمم المتحدة عن عدم تشجيع أهل ناميبيا على استعمال القوة لكي يحصلوا على حقوقهم الشرعية من هذا النظام العميل .

ان عملية تصفية الاستعمار لن تتم طالما أن هناك شعبا يعاني من الحرمان ، والاضطهاد .
حقا ان العالم لن يشاهد سلاما طالما هناك فرد واحد على هذه البسيطة محروم من حقه الشرعي ،
ومحروم من حقه في العيش الكريم .

ان شعب فلسطين لن يخشى قوى العالم التي تصر على القضاء عليه . لقد حرم حقه الشرعي ،
ولكن عزمه يفوق بكثير قدرة تلك القوى . ان السلام لن يتحقق طالما لم يسترد الفلسطينيون حقيقتهم .
ان السلام لا يتجزأ . ولا يمكن أن تتمتع أفريقيا بالسلام طالما أن أرض الشرق الأوسط محتلة ، ولن
يكون هناك استقرار أورخاء في أوروبا طالما أن الحرب مستمرة في الشرق الأوسط وفي أفريقيا وفي
آسيا . ان أمريكا قد فهمت من قبل ، أسطورة وقصة العزل ، ولذلك يجب أن نحاول جميعا أن نحقق
السلام في جميع أنحاء العالم ، والا ستسود الفوضى والعذاب ، ويجب أن يكون ميثاق الأمم
المتحدة هو أمل ومحور حينا .

ان وفدي يشكر ممثلا استراليا ونيوزيلندا على تعاونهما المثالي مع لجنة ال ٢٤ وطني وجهودهما
من أجل تحقيق حق المصير والاستقلال في الاقليم اللذين يخضعان لحكمهما ، كما أن وفدي
يؤيد كل التوصيات الصادرة عن اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار وهذه التوصيات معقولة ومقبولة
ويمكن تحقيقها وبالارادة والعزم . فان العالم سيظهر نفسه من وسممة الاستعمار .

رفعت الجلسة في الساعة ١٨ / ٣٥